مشاغل المجتمع الجزائري من خلال الصحافة
1882 -1914

د.جمال قنان

جامعة الجزائر

منذ الشهور الأولى من الاحتلال شعر الجزائريون بحاجة إلى وسيلة يعبرون بواسطتها عن شكاواهم من المظالم التي يرزحون تحتها ويطلبون من المسؤولين وضع حد لها وإعادة الحقوق إلى أصحابها. لقد وجدوا في تقديم العرائض، في البداية، وسلية حاولوا استخدامها، لكن سرعان ما تبين أنها غير ذات جدوى، فلَم تحقق لهم أيّ شيء بل وأكثرا من ذلك، فكثيرا ما كانت تعود على موقيعها بضرر كبير. و هو ما يفسر إمساك الجزائريين عن تقديم العرائض والشكاوى للسلطات الفرنسية منذ سنة 1833 وحتى بداية عقد الثمانينات من القرن.

خلال هذه المدة، قامت سلطات الاحتلال باستيطان أعداد كبيرة من الأوروبيين على أرض الجزائر [1] لقد قام هؤلاء بإصدار صحف تعبر عن مصالحهم وتسعى إلى توسيعها وتدافع عن المكاسب التي تحصلوا عليها[2]

خلال المرحلة الأولى من عهد الاحتلال (1830- 1870) لم تتح للجزائريين فرصة للتفكير في إصدار الصحف لقد كانوا عرضة لحرب شاملة شنت ضدهم، تستهدف وجودهم ذاته وهو ما يفسر عدم تسجيل أية محاولة من طرفهم لإصدار صحيفة، خلال هذه

الفترة.

فأول محاولة ظهرت في هذا المجال كانت في سنة 1882 بظهور صحيفة المتنخب بمدينة قسنطينة. وهل يمكن اعتبار هذه المحاولة بداية لعهد جديد في ميدان حرية التعبير؟ خاصة وأن القانون الخاص بالطباعة والنشر الذي أصدره البرلمان الفرنسي في 29 جويلية 1881 ينص في إحدى مواده [3] على سريان مفعوله في الجزائر و في المستعمرات.

للإجابة على هذا السؤال، لا بد من إعطاء لمحة سريعة عن وضعية الجزائريين في منظور القوانين الفرنسية والتشريعات الاستثنائية التي يخضعون لها، حتى يتبين مدى إمكانية الاستفادة من الترتيبات التحررية التي يتضمنها هذا القانون بالمقارنة بما كان عليه وضع الطباعة والنشر في الماضي، في فرنسا وفي المستعمرات.

بمقتضى القانون الإمبراطوري الصادر في 15 جويلية 1865 حول التجنس، فإن " الأهلي المسلم هو فرنسي، لكنه يبقى مسيرا وفق القانون الإسلامي.." [4] وعلى اعتبار كونه مسلما فهو بالتالي يخضع للإجراءات الاستثنائية تجعل من صفة كونه فرنسيا مجرد كلمة ليس لها أي مدلول عملي فيما يتصل بالحقوق.

وبالفعل فالجزائريون يخضعون لنوعين من الإجراءات القمعية تتثمل الأولى في القضاء العادي بما فيه القضاء العسكري والقضاء الإسلامي والنوع الثاني تتمثل في الإجراءات القمعية التي تتم خارج

السلطة القضائية عن مخالفات لا تقع تحت طائلة القضاء العادي ولا يعاقب عليها. فهذه الإجراءات أوكلت إلى ثلاثة هياكل قمعية تكمل بعضها البعض وتهدف إلى تحقيق غاية واحدة: كتم كل نفس و خنق كل محاولة في المهد، حتى و لو كانت في مستوى التململ للتعبير عن التشكي وعدم الرّضى.

أول هذه الأدوات، هي ما يطلق عليها اسم لجان التأديب، وهي تسمية يمكن اعتبارها من وجهة نظرا إدارة الاحتلال تسمية ملائمة ولكن من زاوية وظيفتها تبدو تسمية غير موفقة لا تعكس الهدف الحقيقي الذي أنشئت من أجله فتسميتها بلجان التطويع أو التدجين تبدو أكثر ملاءمة بالنظر إلى طبيعة المهمة المنوطة بها.

كان المسؤولون عن الشؤون " الأهلية" قبل إنشاء لجان التأديب لهم حق الحياة والموت على كل فرد جزائري بدون ضوابط محددة تخضع لها العقوبات التي يفرضها هؤلاء على محكوميهم وعلى إثر تعيين الأمير جيروم نابليون على رأس وزارة الجزائر و المستعمرات (1858) قام بإجراء تحقيق لمعرفة فيما إذا كانت هذه الصلاحيات غير المحددة التي يتمتع بها مسؤولو الشؤون الأهلية تتدرج في إطار ضوابط و ترتيبات معينة تخضع لهما، فلم يجد أي شيء يحددها ويقيدها لا في شكل قوانين ومراسيم ولا حتى في شكل مناشير وتعليمات بل ترك الحبل على الغارب لأعوان إدارة الاحتلال

للممارسة صلاحيات غير محدودة على مختلف المستويات. لا حظ الأمير أن الممارسات القمعية المتبعة حتى الآن ليست لها أية علاقة لا بالعدل ولا بالقوانين القمعية السارية في مجال العقوبات ومع ذلك فهو لا يهدف إلى إلغاء هذه الممارسات وإنما يريد فقط " تهذيب" الإجراءات المتصلة بها وضبطها [5]. و هو ما دفعه إلى إصدار قرار بهذا الشأن يضبط هذه الممارسات القمعية في إطار أداة معينة تعمل وفق ضوابط محددة تخضع لها. وينص هذا القرار الصادر في 21 سبتمبر 1858 على تكوين لجنة التأديب على المستوى المركزي و لجانا محلية وفق التقسيم الإقليمي للإدارة العسكرية. [6]

فصلاحية لجنة التأديب العليا التي مقرها مدينة الجزائر و التي يترأسها الوالي العام تتمثل في تقديم الاقتراحات المتعلقة بنفي الأشخاص وحجزهم خارج الوطن أو فرض غرامة عليهم تزيد عن الألف فرنك [7] .وهم الأشخاص الذين تعتبرهم إدارة الاحتلال يمثلون خطرا على السيادة الفرنسية على الجزائر أو يشكلون تهديدا للأمن العام. أما لجنة التأديب على مستوى الفرقة فلها أن تصدر حكما بالسجن لمدة ستة أشهر في داخل الجزائر أو فرض غرامة مالية لا تتجاوز ألف فرنك، ولجان التأديب على مستوى الفرق الفرعية لها صلاحية إصدار أحكام بالسجن لمدة ستة أشهر أو فرض غرامة مالية لا تتجاوز الخمسمائة فرنك. و عندما ما تتحول الإدارة العسكرية إلى إدارة مدنية فصلاحيات لجان التأديب على مستوى

الفرق فتحول تدرجاً إلى عامل العمالة ورئيس الدائرة وحاكم البلدية المختلطة تدرجيا. فهذا التسلسل السلمي يجب أن لا يؤدي إلى الاعتقاد بوجود استئناف للأحكام الصادرة عن هذه اللجان، بل الأمر في يدها، فهي التي تقرر رفع العقوبة إلى درجة أعلى أو الاكتفاء بفرض العقوبة التي تتدرج في إطار صلاحياتها.

فالجنحة أو الجريمة " بالنسبة لهذه اللجان هي تقديرية وليست مادية يمكن بواسطتها قياس حجم الأضرار الناجمة عنها. لقد أخضع القرار المنشئ لهذه اللجان للتعديلات في الفترة التالية في اتجاه التشديد وتضييق الخناق أكثر على الجزائريين.(8)

إن صلاحيات النفي والأبعاد أو الحجز مارستها سلطات الاحتلال منذ سقوط العاصمة، وعندما تم إعادة تنظيم إدارة الاحتلال و إحداث وظيفة الوالي العام بدل قائد قوات الغزو في سنة 1834 أعطيت نفس الصلاحيات التي كانت لهذا الأخير للوالي العام. فهذا الأخير له الحق في نفي أي جزائري إلى خارج البلاد أو احتجازه في مكان مخصص لهذا الغرض في الجزائر أو خارج الجزائر. كما أن له الحق في منع أي فرد من الدخول إلى التراب الجزائري إذا رأى دخوله يشكل خطرا على السيادة الفرنسية أو يهدد الأمن العام، فسلطة الوالي العام في هذا المجال سلطة مطلقة وليست محددة بإجراءات وضوابط معينة. فبإمكانه إصدار أمر بالحجز في أحد

المراكز الثلاثة الموجودة في الجزائر: عين الباي بعمالة قسنطينة أو بوخنيفس أو جنان بورزق الواقع جنوب مدينة عين الصفراء بعمالة وهران أو خارج الجزائر. في البداية كان الحجز يتم في داخل قلعة تقع في جزيرة سانت مرْقريت قبالة ساحل مدينة كان تم تحول إلى مدينة كالفي بجزيرة كورسيكا. كما تم فتح مركز للحجز في أقصى المحيط الهادي في كليدونيا الجديدة، على إثر ثورة 1871. و مدة الحجز ليست مقيدة بأجل معين فالوالي العام له حق تحديد مدة الحجز للأجل معين أو بدون أجل. لفترة من الوقت انتزعت هذه الصلاحية من الوالي العام لتسند لوزير الداخلية ثم استعادها عند نهاية القرن (ديسمبر 1897)[9] مع احتفاظ الوزير بنوع من المراقبة والإشراف على هذا الإجراء. فكان يقوم بتشكيل لجان دورية على مستوى الوزارة لغرض القيام بزيارة مراكز الحجز الواقعة في الجزائر وخارج الجزائر للإطلاع على أوضاع المحتجزين وتقديم قوائم مرفقة بتقارير حول من ترى إنهاء احتجازهم.

إن المخالفات التي تعرض صاحبها لعقوبة الحجز لأجل معين أو بدون تحديد أجل ليست محددة بدقة فكان يتعرض لها كل من حمل السلاح في وجه السلطة القائمة وكذلك كل فرد ينتمي إلى قبيلة لم تعلن استسلامها [10] كما يخضع لهذه العقوبة كل من قام بأداء فريضة الحج بدون رخصة، أو قام بدعاية تحريضية ضد سلطة الاحتلال أو استعمل الدين للإثارة مشاعر الناس ضد السيطرة

الفرنسية كما يتعرض لهذه العقوبة أولئك الذين برأهم القضاء العادي من التهم التي نسبت إليهم ولكن الإدارة تعتبر وجودهم يشكل خطرا على السيادة الفرنسية وعلى الأمن العام في البلاد.[11]

اكتسب قانون الأهالي شهرة بائسة لدى الجزائريين لما كان يجسده في نظرهم من ظلم وقهر وإذلال، جعلت منها إدارة الاحتلال منهجا ثابتا في معاملتها مع الجزائريين، قد يتبادر إلى الذهن التساؤل حول ما هو الدافع لإصدار هذا القانون مع وجود كل من الحجز الإداري ولجان التأديب إلى جانب ما يحتوى عليه القضاء العادي والعسكري من إجراءات قمعية جد مشددة في حق الجزائريين لأن هذا القانون لا يشكل بديلا عنها ولا يلغيها وهو ما يؤدي إلى الاعتقاد بأن الغاية من استصداره هو تضيق الخناق وإحكام السيطرة على رقاب الجزائريين في عهد الإدارة المدينة أكثر ما كانت عليه أثناء الإدارة العسكرية. وهو ما أبرز ضرورة في نظرها، والمتمثلة في منح حكام البلديات المختلطة صلاحيات قمعية خارج السلطة الفضائية. وتحقق هذا بالفعل بصدور القانون حول " المخالفات الخاصة بالوضعية الأهلية" الذي اشتهر باسم قانون الأهالي في 10 أفريل 1881. و على اعتبار كون المخالفات المدرجة في ملحق هذا القانون لا تعتبر في نظر القانون العام مخالفات. فقد نصّت إحدى مواده على كونه إجراء مؤقت حدد أجله في البداية بسبع سنوات

ولكن ليتم تمديده إلى نفس المدة عند نهاية كل أجل. ولم يتم إنهاء سريان مفعوله، بصفة نهائيه إلا في سنة 1944، فعند كل تمديد تضاف أو تشطب بعض المخالفات التي ينص عليها في اتجاه التشديد كما كان الحال عند تمديده في سنة 1897 أو التخفيف في سنة 1904 عندما تم استبدال عقوبة السجن بدفع غرامة مالية أو أيام العمل مجانا تساوي عدد أيام السجن المنصوص عليها في العقوبة، فمنذ صدوره حتى سنة 1914 تراوحت عدد المخالفات التي يعاقب عليها هذا القانون بين 17 إلى 33 مخالفة. يعاقب هذا القانون كل شخص أدى زيارة لضريح أحد الأولياء أو حضور زردة أي وليمة تقام عند إحدى هذه الأضرحة بدون رخصة إقامة حفل ضم ما يزيد عن 25 شخصا بدون رخصة فتح مدرسة لتعليم القرآن أو التدريس بدون رخصة الانتقال من مكان إلى مكان آخر يقع خارج دائرة الإقامة بدون رخصة إيواء عابر سبيل دون إخطار رئيس الدوار في الحين أو استقبال شخص غريب عن البلدة لا يحمل رخصة. الإقامة في منزل يقع خارج القرية بدون رخصة، التسبب في إحداث شغب بالسوق، مخاطبة عون إداري بلغة خشنة، التأخر في دفع الضرائب بدون مبرر مقبول، إعطاء معلومات غير صحيحة للإدارة عندما تطلبها. وغيرها من المخالفات المشابهة التي لا تقع تحت طائلة القانون. علّق أحد أعضاء المجلس البلدي من الجزائريين على هذا القانون بقوله " إن هذا القانون ينهش أجسادنا ويقضي علينا بالموت البطئ"فعدم إلقاء

تحية الصباح أو المساء على مستوطن تكلف صاحبها سجن ثمانية أيام، وإذا كان العربي لم يستطيع دفع الغرامة التي فرضت عليه فالاقتصاص يكون من امرأته، وإذا توجه إلى السوق بدون رخصة تفرض عليه غرامة فإذا لم يدفعها فمصيره السجن [12] " لقد ترك الحبل على القارب لأعوان الإدارة ليتصرفوا كما يحلو لهم، حتى أنهم كانوا يفرضون عقوبات عن" مخالفات" تتجاوز حدود هذا القانون الردعي نفسه كأن يلزموا الشخص الذي يريد التوجه من مدينة الجزائر إلى مدينة بوفاريك مثلا بالتزود بالرخصة و إلا فرضت عليه غرامة على الرغم من أن هذه غير ملزمة للشخص الذي ينتقل داخل دائرة إقامته.

لم تكتف إدارة الاحتلال التي أصبحت تأتمر بأوامر المستوطنين منذ سنة 1871 بهذه الأدوات القمعية التي سلطتها على رقاب الجزائريين، بل اعتبرتها غير كافية لتحقيق الغاية غير المعلنة التي تتوخاها والتي تسعى إلى تصفية وجود العنصر الجزائري من على أرض آبائه وأجداده عن طريق تسليط أشد أنواع القهر المادي و المعنوي لتسريع وتيرة انقراضه.

ففي 27 مارس 1902 أصدرت مرسوما يقضي بإنشاء محاكم استثنائية خاصة بالجزائريين أطلق عليها اسم "المحاكم الزجرية" التي نشرتها على مستوى كل بلدية مختلطة، وعددها مائة وخمسُ

وخمسون محكمة. تتشكل كل واحدة من هذه المحاكم من قاضي الصلح وقاضيين أحدهما يختار من بين أعيان المستوطنين والآخر من أعيان " الأهالي" يعينهما الوالي العام، إلى جانب المدعى العام الذي تختاره الإدارة وأحكام هذا القضاء الاستثنائي غير قابلة للاستئناف إلا إذا تجاوزت العقوبة ستة أشهر سجنا أو خمسمائة فرنك غرامة [13] وليس للمتهم الحق في توكيل محام عنه.

في البلديات المختلطة أوكلت مهمة التحقيق في القضايا المعروضة أمام هذه المحاكم إلى حكام هذه البلديات عندما يكون طرفي أو أطراف النزاع جزائريين أما إذا كان الطرف الآخر أوروبي فقاضي الصلح هو الذي يتولى القيام بهذه المهمة.

بدأت هذه الأداة القمعية الجديدة في أداء مهمتها بحماس كبير لقد أصدرت 16141 حكما سنة 1902 و 16991 في سنة 1903 و 18873 في سنة 1904 و 19147 حكما في سنة 1905 [14] لقد رفع الجزائريون عرائض تلو العرائض اشتكوا من تجاوزات هذه الأداة القمعية الجديدة ملاحظين أنه في كل شهر وفي كل سنة توضع قيود جديدة على ممتلكاتهم وعلى حرياتهم وعلى دينهم وأنهم لو كانوا يعيشون في إفريقيا جنوب الصحراء لكانت ظروفهم أفضل ولتمتعوا بحرية أكثر.

إلى جانب هذا المحيط القمعي، فإن القانون حول الطباعة والنشر الذي سبقت الإشارة إليه يتضمن بعض الترتيبات التي تضيف

عبئا جديدا على حرية التعبير بالنسبة للأهالي" فالقانون يشترط على كل ناشر لصحيفة أن يكون مواطنا فرنسيا يتمتع بحقوقه المدنية كاملة والتي لم يسبق أن حرم منها في الماضي بصدور حكم قضائي ضده [15] أما الحصول على حقوق المواطنة الفرنسية فهو مشروط بالارتداد عن الدين بالنسبة للمسلم وهو ما يرفضه الجزائريون رفضا قاطعا جيلا بعد جيل [16].كما يعاقب القانون صاحب جريدة نشرت مقالا أو أخبارا تسببت في إحداث شغب نجم عنه ارتكاب جنح أو جرائم. ولما كانت المظالم التي يرزح تحتها الجزائريون كثيرة جدا وترتكب يوميا في مختلف المجالات وفي جميع الأماكن، فإن أية صحيفة قد تتعرض لهذه المظالم بالتنديد والإدانة قد ينجر عنها حدوث أعمال يمكن أن تعتبر في نظرة الإدارة مساسا بالأمن العام ويعتبر صاحب الجريدة شريكا فيها. [17]

ففي ظل هذا المحيط الضاغط، بذلت عدة محاولات من طرف الجزائريين في الفترة الواقعة بين 1882 إلى 1914 لاستغلال هذه الفجوة الضيقة المتاحة التي يوفرها القانون حول الطباعة والنشر لإنشاء صحف تعبر عن الانشغالات المجتمع وإسماع شكاواه ومطالبه آملا في التخفيف من الوضع المأساوي الذي يتخبط فيه.

1 -المنتخب

أول محاولة بذلت في هذا المجال هي التي قام بها بعض أعيان مدينة

قسنطينة عندما قاموا بإصدار صحيفة "المنتخب" التي ظهر العدد الأول منها في 23 أفريل 1882 [18] وهي جريدة أسبوعية تصدر في أربع صفحات(مقاس 50 سم X 30سم) باللغتين الفرنسية والعربية، فالمقالات باللغة العربية هي ترجمة ركيكة للمقالات بالفرنسية. [19]

جاء في المقال الافتتاحي من العدد الأول للجريدة" أنه لما اضطربت أحوال الفلاحين عند ذهاب الجيش الفرنصاوي نحو تونس تبين لنا أنه لا ضرر باختراع جرنال (كذا) كل جنس وكل دين وكل مذهب له راية. والتمدن أخذ عوض الراية جرنالا وهو عبارة عن ملخص حقيقي يعبر به لما في ضمير العامة، فحينئذ هَمَّ جماعة من مسلمي قسنطينة ومن أعيانها باختراع جرنال متحققون بسبب حدوثه النيل الجزيل لفرانصة ولفلاحي بر الجزائر [20]".

تضيف الافتتاحية أن الجريدة ستكون مفيدة للفرنسيين لأنها ستطلعهم على حقيقة الأمور حول المسائل التي تتناولها الصحافة الفرنسية لأنّ معرفة صحفييها بها معرفة جزئية وليست كاملة. كما أن الجريدة ستكون مفيدة بالنسبة للحكومة" "لأنها ستطلعها على الحقيقة كما هي باختراع جرنال وستخطرها من هم بالنفاق (التمرد) من إخوانهم" وهي من جهة أخرى ستعمل على إبلاغ إحسان الدولة وحرصها عليهم واحترامها لهم " لأن البعيد عن المدن من العرب

يجهل ذلك الإحسان وجرنا لنا هذا سيشهرها وينشرها عليهم. إن جميع الأمم توالت عليها أحوال الدنيا من رفعة وانحطاط وما يرجوه الجزائريون من التمدن الفرنسي الذي بينهم هو أن يساعدهم على استعادة ما كانوا عليه من عزّ و مكانة لكن قبل الوصول إلى ذلك " يجب أن لا نخشى القول بأن هناك إصلاحات كثيرة يجب القيام بها على فرنسا أن تهتم حقيقة باحتياجات هذا الشعب الذي هزمته والذي لا يتطلع إلا لمحبتها والتعلق بها دوما. كيف يمكن لفرنسا أن تنشغل بشؤونه إذا كان هذا الشعب نفسه ليس له صوت قوي يطالب في كل لحظة بحقوقه المنكورة" وتختتم الافتتاحية بالتأكيد على أن الجريدة سوف لن تتخطى الاعتدال في عرضها للمظالم والتجاوزات التي أثارت ولا تزال تثير الناس ليس ضد فرنسا ولكن ضد الحكام المكلفين بإدارة شؤونهم.

كما تضمن العدد الأول أخبار قصيرة في سطور عن احتلال تونس من طرف القوات الفرنسية وتحرك القوات العثمانية على الحدود الليبية التونسية. و كذلك معلومات عن الوحدات العسكرية التي بقيت مرابطة في تونس بعد احتلالها إلى جانب بعض الأخبار الاجتماعية التي تخص الأوروبيين. مثل المأدبة التي أقامها لافيجري بمناسبة تعيينه كردينالا كما أوردت الجريدة خبر إعدام أحد المتمردين على السلطة الفرنسية الذي اشتهر باسم بوشواطة

معلقة على الخبر بمايلي: " اقتصت العدالة من قاطع الطريق الشهير بوشواطة الذي كانت حياته القصيرة مليئة بالأعمال السيئة لقد تم تحويله قبل أيام قليلة إلى سجن مستغانم .." وإذ تورد هذا الخبر حول اللحظات الأخيرة من حياة بوشواطة كوثيقة، فإننا نريد أن نبين للمستعمرة ولفرنسا بأننا نلفظ من أحشائنا كل من لا يتمسك بالشرف الذي نعتد به ونحمله عاليا فوق رؤوسنا. إن القتلة واللصوص ليسوا منا". (21)

ففي المقال الذي صيغ في شكل نداء موجه للقراء جاء فيه أن الغاية من إنشاء هذه الصحيفة هي:"حماية العرب لدى فرنسا ولدى الفرنصاوية القاطنين برّ الجزائر، وليحموا أنفسهم بواسطة الجرنالات كغيرهم من الأجناس والأمم " فبعد أن أشار المقال لدور الجزائريين في الدفاع عن فرنسا في حروبها وخاصة في حربها الأخيرة ضد بروسيا 1870، عمد على إثارة مسألة ذات وقع أليم وتأثير خطير على الوضع المعاشي للجزائريين وهي مسألة تمليك الأرض.

إن القانون الإمبراطوري حول التمليك الشخصي للأرض الصادر في سنة 1863، رغم ما نجم عنه من تقليص رقعة الملكية الجزائرية بشكل كبير لمصلحة المستوطنين الوافدين ولمصلحة الدولة (الدّومين) إلا أنه مع ذلك حمى الملكية الجزائرية من الربا والرهن، لكن القانون الصادر في سنة 1873 والذي اشتهر باسم قانون فارنيي وهذا الشخص هو من المستوطنين الغلاة الأشد تعطشا

لأراضي الجزائريين، أزال هذه الحواجز وفتح الباب واسعا أمام الفلاحين الأروبيين (الكولون) والمرابين لالتهام ما تبقى من الأراضي بين أيدي الجزائريين [22] بمختلف الأساليب و تحت مختلف الأشكال، فلم "يحصل للعرب أي نفع من قوانين تمليك الأرض، فمن هاته السنة(1873) إلى الآن، ما وقفنا له على نتيجة ولا مصلحة والعرب لم يحصل لهم من ذلك التمليك شيء، بل إن بعض سكان دواوير انتزعت منهم أرضهم وأخذها الكولون ... و أهم غرض (أي القصد) هو تمليك الأرض لأربابها، فإذا صار العربي مالكا لأرضه سيحدث الأمان والعافية والخير الجزيل، وينقطع أثر النفاق (التمرد) لأن أصحاب البادية إذا صاروا أصحاب ملك لا يهتمون بالخروج عن ملك آبائهم وأجدادهم لتعصيب صف المنافقين، ويزول جزعهم من عدم وفاء الدولة بما وعدتهم به منذ سنين وهو تمليك الأرض التي لم يزالوا يؤدون عليها الأموال ولم ينالوها حتى الآن.[23]

تعهدت الجريدة لقرائها بأخذ هذه المسألة على عاتقها وتبليغها للحكومة الفرنسية مؤكدة بأنها سوف تبذل كل في وسعها من أجل أن يتساوى العرب في الحقوق مع الفرنسيين ومن أجل " اندماج البلدين و الأمتين، بحيث تصبح فرنسا والجزائر بلدا واحدا و الفرنصاوية والعرب أمة واحدة ".[24]

من بين الإجراءات القهرية المسلطة على الجزائريين من

طرف إدارة الاحتلال، ما يسمى بالمسؤولية الجماعية أو ما كان يطلق عليه في لغة ذلك الوقت اسم " الضمان المشترك " وهو الإجراء الذي يحمل مسؤولية حدوث أي عمل من شأنه النيل من ممتلكات أو أشخاص الفلاحين الأوروبيين والمستوطنين عموما أو مرافق إدارة الاحتلال، بالضرر لا للأشخاص اللذين قاموا بهذه الأعمال وإنما لكل المجموعة السكانية التي ينتمي إليها الأشخاص المشتبه فيهم أو وقعت هذه الحوادث في محيطهم الإقليمي. هذا الإجراء لم يكن جديدا لقد استخدمته فرنسا منذ بداية عهد الاحتلال ضد المقاومين و الأطراف القريبة منهم وكذالك ضد القبائل التي حملت السلاح في وجهها.كما استخدمته على نطاق واسع كإجراء انتقامي ضد المناطق التي حملت السلاح أثناء انتفاضة سنة 1871. ومنذ سنة 1881 ، توسعت إدارة الاحتلال في استخدام هذا الإجراء، ليشمل ليس فقط المجموعات السكانية التي حملت السلاح في وجهها ولكن أيضا ضد كل عمل اقترف على أرض تقع في نطاق مجموعة سكانية محددة الحق ضررا بمرافقها أو بالأشخاص أو ممتلكات رعاياها من الأوروبيين.

تعرضت جريدة المنتخب لهذا الموضوع الذي اعتبرته موضوعا معقدا ومصدر انشغال كبير عند الناس من الصعب الاحاطة به في عجالة فذاك يستلزم " تحرير مجلدات " وبالفعل، فالظرف الذي حرر فيه هذا المقال كان مرتبطا بالإجراء الذي اتخذته الولاية العامة

بفرض الحراسة التي كان يطلق عليها في لغة ذلك الوقت اسم " التثقيف " على ممتلكات سكان بلديتي عزابة التامة والمختلطة وسكان بلدية قاسو التامة [25] محملة إياهم مسؤولية اندلاع الحرائق في غابات أشجار الفلين في شهر أغسطس من السنة الماضية. (1881)

كان امتياز استغلال هذه الغابات على مساحة تبلغ خمسة وعشرين ألف ومائتي هكتار، قد منح لخمس شركات أوروبية بمبلغ مائة وسبعين ألف فرنك وهو ما يجعل معدل سعر الهكتار الواحد لا يزيد عن 6.74 فرنكات [26] فهذه الشركات تطلب الآن تعويضا بقيمة أربعة ملايين وثمانمائة ألف فرنك وهو ما يجعل التعويض عن الهكتار الواحد يصل إلى مبلغ مائة وتسعين فرنكا [27].

لقد اقتصت الإدارة من سكان الدواوير التسعة التابعة للبلديات التي سبقت الإشارة إليها عن فعل لم يتأكد أقترافهم له قضائيا، بأن ألزمتهم بدفع مبلغ 2.248.635 فرنكا نقدا إضافة إلى انتزاع 18476 هكتار في أراضيهم الزراعية التي يقدر سعر الهكتار الواحد منها ب 110 فرنكات وهو ما يجعل مجموع ما فرض عليهم من الغرامة يصل إلى 4.299.271 فرنكا، وبما أن عدد سكان هذه الدواوير كان عند هذا التاريخ 11.084 نسمة

وعلى اعتبار كون معدل أفراد الأسرة الواحدة هو أربعة أشخاص [28] يتعين على رب الأسرة الذي هو العائل الوحيد لها أن يدفع مبلغ 1551.52 فرنكا، وهو عبء يفوق طاقة الاحتمال، ليتخلص من هذه النكبة التي إصابته من جراء فعل لم يقترفه. فهذه الحادثة هي واحدة من الأمثلة عن هذه الممارسة التي اعتمدتها الإدارة في إطار سياستها " الأهلية " وطبقتها على نطاق واسع وفي جميع مناطق البلاد حتى سنة 1914. لقد أدت هذه السياسة إلى النزول بالمجتمع الجزائري إلى الدرك الأسفل من شروط حياة الإنسان .

إن هذه النتائج المؤلمة الناجمة عن تطبيق مبدأ لا يستسيغه أي دين سماوي و لا أي قانون وضعي جعلت صاحب المقال عن "الضمان المشترى " يتساءل باستنكار: "كيف يسوغ لدولة عظيمة مثل فرنسا أن تستحل الضمان المشترك ؟ " وبعد أن أوضح صاحب المقال أن من يرتكب جناية هو من أفتكت منه أمواله وأراضيه وتركه بدون عمل "ليعرفنا أي متشكك (من هذه الحقيقة) بحالة واحدة ملاكا ترك أرضه وأصبح سارقا، أو يدلنا على أن أحدا منهم يملك شبرا من الأرض تمليكا تاما وتركها لأجل الجولان في الجبال مع الخارجين عن طاعة الدولة الفرنصاوية " [29].

يختم الكاتب مقاله بهذا النداء فالواجب أن " أشير على إخواننا أن يكونوا على رأى واحد بالمحبة والإعانة لبعضهم البعض، وأن يتخذوا فرنسا مثل أمهم المربية لهم، والسراج الذي يضيء لهم

الطريق نحو التمدن، وإياكم أن تخافوا في طلب حقوقكم و ما تحتاجون إليه مهما مسكم غرض إلى ذلك "[30].

تعرضت الجريدة لموضوع الضرائب المفروضة على الجزائريين، فإلى جانب الضرائب العادية والضرائب غير المباشرة والمكوس والإتاوات المفروضة على مختلف النشاطات، فإنهم يخضعون كذلك إلى ما اشتهر باسم الضرائب العربية الممثلة في الزكاة والعشر، الحق بهاتين الضريبتين ما يسمى بالحكر في مقاطعة قسنطينة، فهذه ليست ضريبة وإنما هي إتاوة تؤدى على الأرض التابعة للدولة التي منح حق استغلالها للأشخاص قبل عام 1830. وبعد الاحتلال ألحقتها الإدارة بالضرائب العربية " كما ألحقت ضريبة اللازمة المفروضة على المناطق الجبلية وعلى الواحات على اعتبار كون هذه المناطق لا تنتج حبوبا كأساس وإنما غلال وزيوت ومحاصيل زراعية أخرى لا تخضع للضريبة الشرعية كما الحق في إطار هذا القسم الخاص بالضرائب العربية ضريبة جديدة أطلق عليها اسم " السنتيمات الإضافية " فرضتها الإدارة في البداية لتواجه بها المصاريف الطارئة وعندما بدأت في عملية ما يسمى بالتمليك الشخصي للأرض في سنة 1863 خصصتها لتغطية مصاريف هذه العملية.

أمام هذا النقل الضريبي الذي يرزح تحته الجزائريون فإن

جريدة المنتخب عبرت عن استغرابها للاقتراح الذي تقدم به أعضاء العمالات الثلاث من المستوطنين بفرض غرامات جديدة على المسلمين.

حرصا منها على تنوير قرائها وإطلاعهم على ما يجري من نقاش حول الشؤون الاستعمارية في فرنسا نشرت في العددين الثاني والثالث ما كتبه أحد الفرنسيين المتحررين والمعادين لسياسة فرنسا الاستعمارية تحت عنوان " مقال الطبيب لويلان " الذي ندد فيه بالسياسة التي تمارسها فرنسا ضد الأهالي في الجزائر وفي مستعمراتها في المناطق الأخرى من العالم. كما تعرضت إلى الكراسة التي نشرها بعض أعضاء المجلس العام لعمالة قسنطينة من الجزائريين [31] حول مسألة تمليك الأراضي للجزائريين، وهي مسألة كانت تشد أنفاس كل الأهالي نظرا لخطورتها، مستعرضين العراقيل والتجاوزات التي تتعرض لها هذه العملية مما ألحق بهم أضرارا كبيرة، قدمت الجريدة ملخصا عنها باللغة الفرنسية والتي جاء في خاتمتها، " كل العرب كانت لهم قناعة مطلقة بكون الحكومة لا تفرق بينهم وبين مواطنيها في كل ما يتصل بمصلحتهم، لكنهم كانوا مخطئين فلا يدرون ماذا يخفى لهم المستقبل، فالله بحكمته يدبر كل شيء والعظمة لله وحده"[32].

تكونت في باريس مؤخرا، هيئة أطلقت على نفسها "جمعية حماية أهالي المستعمرات " على غرار هيئة مماثلة سبق وأن تأسست في إنجلترا. [33] لقد رأت أن يكون أحد أعضائها من أهالي الجزائر

و وقع اختيارها على أحد المثقفين البارزين في هذه الفترة وهو أحمد بن بريهمات، ابن الشيخ حسن بريهمات مدير المدرسة الثعالبية. لأحمد بن بريهمات مواقف وكتابات تؤكد اعتزازه بانتمائه الحضاري وبشخصيته الوطنية الجزائرية. [34] أوردت الجريدة فقرات من الكلمة التي ألقاها أثناء مشاركته في أحد اجتماعاتها الذي انعقد في باريس والذي اختتمه مقترحا على مضيفيه، أن " تزيدوا على ما كلفتم أنفسكم به، جبر الأهالي بأسرهم على التعلم من غير أداء أجرة. لأختم مقالتي هاته بالكلام على بلدي وبالتأسف غاية الأسف على ما حل به وعند رجوعي إلى إفريقيا فها أنا أصير تحت حمايتكم كالأهالي الآخرين وأحدث أناسى بما رأيته في فرنسا من ضيافتكم الكريمة و قبولكم أياي أحسن قبول، لقد علمتموني احترام ما كنت أحبه، وشفيتم قلبي من جراحاته الغزيرة، فعليكم أيـها السادة المبادرة بالضّيع "[34].

حظيت مسألة تعليم الأهالي باهتمام الجريدة التي تعرضت لها في عدة مقالات ابتداءا من العدد الحادي عشر حيث خصصت لها الافتتاحية تحث عنوان " الامتزاج بالتعليم" [35]. كما تعرضت في أعداد أخرى إلى مسألة الاندماج وموقف الإسلام، للرد على من يقول كون الدين الإسلامي يتعارض مع الاندماج. لقد أخذ صاحب المقال غير الموقع على نفسه دحض هذا الرأي وإبراز عكسه، مؤكدا أن

القرآن لا يقف عائقا في وجه الاندماج بين الشعبين، مختتما عرضه آملا " أن نكون قد بينّا لصديقنا ولكل أولئك الذين يقاسمونه وجهة نظره بكون الاختلاف في العقيدة لا يشكل عائقا في طريق الاندماج بين الأمتين " [36].

إن المطالبة بأن يكون للجزائريين ممثلون في الهيئات الاستشارية والتشريعية الفرنسية للدفاع عن مصالحهم والمطالبة بحقوقهم لم يكن مطلب المجموعة التي تسمى بالنخبة التي بدأت تبرز على الساحة السياسية الجزائرية مع مستهل القرن العشرين، وإنما هو مطلب قديم ظهر قبل بزوغ هذه المجموعة. ذلك أن سياسة إدارة الاحتلال المجحفة في حقهم والضارة بمصالحهم دفعت بهم إلى الاعتقاد بكون ما يحدث من تجاوزات و إنكار لمصالحهم يعود إلى جهل الحكومة المركزية في باريس بحقيقة ما يجرى في الجزائر. فلو كان، في اعتقادهم، للأهالي ممثلون في " ديوان المشورة" كما هو الشأن بالنسبة للفلاحين الأوروبيين الذين استوطنوا الجزائر، لتمكن هؤلاء النواب من تبصير الحكومة بحقيقة الأمور و إطلاعها على مطالب مواطنهم، ولأمكن درء الكثير من المظالم التي يعانون منها. لقد انتهز وفد من أعيان الجزائر زيارته لباريس بدعوة من سلطات الاحتلال لحضور حفلات افتتاح معرض باريس الدولي (1878) ليقدموا عريضة ضمنوها عدة مطالب منها " انتخاب رجل من كل عمالة يكون منهم (أي العرب) يسمى نائبا عنهم في ديوان

المشورة كنواب الفلاحين الأوروبيين ليدفع عنهم المضار المتسلطة عليهم من جهلهم، كما أشرنا، ويتكلم عن مصالحهم، لأن كل واحد له خبرة بجنسه حتى إذا لم تبق منه فائدة يصرف بعد انتهاء المدة المعينة بالتي هي أحسن ويسمى غيره ... أفلا تكن مصالح العرب الذين عددهم يشمل ثلاثة ملايين تستحق النظر أكثر من مصالح الأوروبيين الذين عددهم يشمل نحو المائتين وعشرين ألف، وبأي وجه يحرم التماس النواب منهم لاستشارتهم في المصالح العمومية إن كانوا في ربقة الأخوة والمساواة كما هو الزعم " (37).

أثارت جريدة المنتخب مطلب حق تمثيل الجزائريين في البرلمان في مقال افتتاحي، مهدت للموضوع بالفقرة التالية: " إن ما اتفق عليه أصحاب حرفتنا في بر الجزائر والتشدد في التعصب، والذين لم يزالوا يشهرون بورقتهم اليومية بمخالفة رأي الأهالي، سيزيد شدة وحرارة لما يقفون على المسألة المهمة التي ندرجها اليوم وهو طلب وكلاء من المسلمين ليحضروا بمجلس الشوري للمطالبة على إخوانهم " (38).

واجهت صحيفة المنتخب حملة مركزة ضدها، منذ أعدادها الأولى بدأتها صحف المستوطنين التي تصدر في مدينة قسنطينة لتنضمَّ للحملة كل الصحف الصادرة في الجزائر وحتى في باريس " عدا البعض منها وعلى كل حال فإن الفوز لقسنطينة واجب حيث أن

لانديبا ندان l'indépendant ابتدأ والروبيبليكان [39] Républicain ختم، لكن تأسفنا كثيرا لأرائهما حيث يسميان نفسيهما سراجا للتمدن، بشرط أن يحجبا حجب حرمان، ولا ندري لأي سبب، أهالي الوطن، فبحسب اعتقادهم أن العرب حيوان جامد عديم الحواس الخمسة [40] انضم إلى هذه الحملة إدارة الاحتلال وذاك بوضع مختلف العراقيل للحد من توزيعها، كما قام الوالي العام نفسه، تبرمان، بإرسال منشور للمسؤولين يطلب فيه عرقلة توزيع الجريدة بمختلف الوسائل بما فيها التهديد والزجر لمنع القراء من الاشتراك فيها وإرجاع الأعداد المرسلة للمشتركين عن طريق البريد مختوم عليها بكلمة " رفض " [41]. و هو ما دفع بالجريدة إلى توجيه نداء للقراء تحتهم فيه على الاشتراك فيها، وإن تعذر عليهم ذاك، القيام بتحرير العرائض للمطالبة باستمرار صدورها [42].

اتهمت صحافة المستوطنين المنتخب بكونها واقعة تحت تأثير جمعية حماية أهالي المستعمرات التي مقرها في باريس ورعاية بعض الشخصيات الجزائرية من مدينة قسنطينة، لترد بكون الجريدة لن تقبل أن تكون تحت وصاية أحد وأنها ملك نفسها " وهو ما كررناه باستمرار حتى التخمة فهي لسان الشعب المسلم كله فليس هناك جهة تملى عليها توجهها في أي اتجاه كان، أما بخصوص جمعية حماية أهالي المستعمرات أو علاقاتنا مع الأهالي التي نتشرف بها فإننا نرد عليكم بأن تجرد واستقلالية جريدتنا تفرض علينا بأن

نقول لكم بأنها ليست ملكا للرؤساء المسلمين، كما يحلو ترديد ذلك مؤخرا، ولا ملكا لجمعية حماية أهالي المستعمرات [43]".

إن ظهور جريدة المنتخب وخطها الافتتاحي ومحتوى مادتها، وضع إدارة الاحتلال أمام حالة يبدو كأنها لم تكن تتوقعها. ذاك أن قانون الطباعة والنشر الذي سبقت الإشارة إليه، فيه من القيود ما يكفي لإحباط كل محاولة قد يقوم بها جزائريون في هذا المجال، والتي منها وجوب التمتع بصفة المواطنة الفرنسية لكل صاحب جريدة، لكن أن تصدر جريدة وصاحب امتيازها شخصية فرنسية، للدفاع عن حقوق الجزائريين وإسماع شكاواهم ومطالبهم، فهذا ما لم يكن متوقعا، على ما يبدو، من طرف هذه الإدارة. وهو ما وقع فعلا، فالسيد بول ايتيان المدير الأول للجريدة يتمتع بكامل حقوق المواطنة الفرنسية، وبالتالي فليس ممكننا إيقاف الصحيفة بطريقة قانونية إلا إذا تم تعديل القانون الخاص بالطباعة والنشر، وهذه إمكانية غير واردة فلا البرلمان ولا الرأي العام في فرنسا يقبل المساس بهذا القانون في اتجاه تقليص الحريات التي يتضمنها وهو نفس القانون الجاري به العمل بالنسبة للصحافة في الجزائر. فهو لا ينص على إجبارية اللغة الفرنسية في النشرات الصادرة في فرنسا أو في المستعمرات، ومن جهة أخرى فالقانون لا ينص على توقيف التوزيع لعدد واحد من صحيفة أو منع دخولها كلية لفرنسا ومستعمراتها إلا

بالنسبة للصحف الأجنبية التي تصدر خارج فرنسا، مع تقيد هذه الصلاحية وحصرها في أضيق نطاق [44].

فالمسألة المطروحة التي لم تتوفر لدينا معلومات حولها هي كيف التقت إرادة عدد من الشخصيات الجزائرية مع استعداد شخصيات فرنسية لتوفير الغطاء القانوني الضروري لتمكين جريدة المنتخب من الظهور.

فالإشكال المنطقي الذي يفرض نفسه في هذا السياق ليس التساؤل فيما إذا كان المنتخب ثمرة جزائرية أم نبتة فرنسية – جمعية حماية أهالي المستعمرات – كما طرحه البعض لأن صياغته بهذه الطريقة تعني كمن يسأل شخصا يلهب السياط جسده فيما إذا كان يتألم. وإنما كيف تم التفاهم بين شخصيات جزائرية وشخصيات فرنسية ولأية غاية، لإبراز هذه الجريدة إلى الوجود؟ ففي افتتاحية العدد الأول ذكرت أن مبادرة إصدارها يعود إلى بعض أعيان مدينة قسنطينة من الجزائريين وكررت هذا الانتماء في عدة مناسبات مؤكدة أن صلتها بهؤلاء تعتبر شرفا لها، وبمناسبة نعي إحدى هذه الشخصيات القسنطينية، محمود بن باشطرزي، أوردت ما كتبته عنه جريدة الريبوبليكان القسنطينية التي شاركت في حملة معادية لظهور جريدة المنتخب – معلقة على ذاك بقولها، لكي " نبرأ من تهمة الميل إلى أعضاء حزبنا. ولما كان ناشئها (محررها) فرنصاوى فما يجب إلا الثناء عليه حيث وضع الشيء في محله، صدر

تماما ما أعلناه ولو قلناه نحن فما ننشئ أحسن منها " [45] ممن يتكون هذا الحزب ؟ وبأي شكل برز ؟ إن المادة الوثائقية المتوفرة لا تسمح بالإجابة عن هذين السؤالين وأسئلة مماثلة أخرى.

أمام انعدام وسائل قانونية لمنع الجريدة من الصدور عمدت سلطات الاحتلال إلى ممارسة الضغط على الشخصيات الفرنسية التي توفر لها الغطاء القانوني. فخلال عشرة شهور من حياة الجريدة توالى على إداراتها ثلاثة مديرين: الأول يول إبتيان الذي لا تتوفر المعلومات حول الظروف التي أجبرته على التخلي عنها، يليه في إدارتها السيد مورا الذي مورست عليه ضغوط وتهديدات، ولما لم ينحن تعرض لاعتداء إجرامي حيث ضرب بعصا ملبس طرفها برصاص على رأسه. فخلفه على رأس الجريدة السيد بول جوزيف، لتتوقف الجريدة نهائيا عند عدد الأربعين [46].

لا يبدو أن الصعوبات المالية هي التي أجبرت المنتخب على الاحتجاب فإصدار الصحف في ذلك الوقت لم يكن يكلف كثيرا. يكفي توفر بضع مئات من المشتركين مع بعض الإعلانات الشرعية و الإشهارية لضمان انتظام صدور أية جريدة، هناك مؤشر آخر يدفع إلى الاعتقاد بكون ليست الصعوبات المالية هي التي أجبرها على التوقف. فجريدة المبصر التي صدرت بعد اختفاء المنتخب بأسبوع، كانت بنفس الطاقم الذي كان يصدر المنتخب وتحت إدارة نفس

المدير، السيد بول جوزيف. سارت هذه الجريدة على خطى جريدة المنتخب في بداية أمرها تم بدأت في تغير اتجاهها عند نهاية عام 1883، عندما قامت بحذف النصوص العربية من مادتها لتتحول في النهاية إلى جريدة تدافع عن مصالح المستوطنين مثل الصحف الفرنسية الأخرى [47].

لم تبرز أية محاولة جديدة في الميدان الصحفي بعد اختفاء المنتخب وانحراف جريدة المبصر إلا بعد مرور عقد من الزمن عندما ظهرت جريدة الحق في مدينة عنابة في سنة 1893.

2 -جريدة " الحق "

تحت وطأة تلك الظروف القاسية التي عليها الجزائريون وخاصة من الناحية المعنوية و المعاشية من جراء سياسة إدارة الاحتلال الهادفة إلى الإفقار وتعميم البؤس بينهم والتي أخذت أبعادا خطيرة لم يسبق لها مثيل خلال هذه الفترة (1870 -1919) حيث حول ما يزيد عن ثلثي الشعب إلى جحافل من المعدمين [48]. و مما زاد الوضع اشتداد على نفسية الفرد الجزائري تلك الحملة المستمرة التي شنتها صحافة الفلاحين والمستوطنين الأوروبيين عليه ووصفه بمختلف الأوصاف القبيحة والطبائع المزرية التي كان وقعها على النفوس أشد من ضربات الخنجر. ذاك أن المجتمع الجزائري لم يكن يعرف شيئا اسمه الإقطاع كما عاشه الأوروبيون فكرامته كإنسان وعزته كرجل يجعلها فوق كل اعتبار.

هذه الظروف الخانقة هي التي دفعت بكوكبة من الشباب، في مدينة عنابة، لا يتجاوز عددهم أصابع اليدين، إلى التفكير في وسيلة تمكنهم من مواجهة هذه الحملات المسعورة ضد "العربي" التي تشنها صحافة المستوطنين والرد عليها. فمن هذا الانشغال تبلورت فكرة إنشاء جريدة للدفاع عن حقوق "العربي" وتبليغ مطالبه للجهات المسؤولة، إلى جانب الدفاع عن كرامته وشخصيته كإنسان ينتمي إلى حضارة كانت في الماضي "منارة العالم" وهكذا ظهر العدد الأول من جريدة " الحق " يوم الأحد 30 جويلية 1893 [49].وهي جريدة أسبوعية " سياسية وأدبية تهتم بمصالح العرب الجزائريين " تصدر باللغة الفرنسية.

فهذه المجموعة من الشباب يبدو أن بعضا منهم تربطهم صداقة مع بعض المستوطنين المتعاطفين مع هموم الجزائريين والذين في مقدمتهم السيد راستيل، صاحب جريدة" Le Réveil bonois "(اليقظة العنابية) التي كانت " الحق " تطبع في مطبعته [50] وهو ما يسر لهم توفير التغطية القانونية للصحيفة في شخص السيد رقار (J. Regard) المدير المسؤول.

تحلت الجريدة في أعدادها الأولى بشعارين: الأول على اليمين ونصه " لله للوطن ومن أجل العدل". وعلى اليسار "الحرية، القانون و الحق. أسلحة لا تقل في يد الضعيف" وسعر العدد خمسة سنتيمات،

وهو مبلغ يجعلها في متناول قطاع واسع من القراء. عمد محررو الجريدة إلى استخدام أسماء مستعارة تحمل دلالات تاريخية ترمز إلى ماضي الجزائر مثل : زيد بن الذياب، بابا عصمان، بابا عروج، وأسماء لها وقع رومانتيكي مثل سيف اليزل" أو وقع توجيهي مثل "الرشيد" ويبدو أن البعض من هذه الأسماء المستعارة هي لكتاب فرنسيين.

في افتتاحية العدد الأول التي كتبها زيد بن ذياب والتي ابتدأها بالحمد لله. ذكر أن الهدف من إصدار الجريدة هو "الدفاع عن مصالح العرب الجزائريين وكذلك مصالح كل الفرنسيين الجديرين بهذا الاسم " وهي تستجيب لمشاعر وطنية مناهضة ضد قادحينا الذين يحاربوننا من أجل استغلالنا أكثر. فبرنامجنا مستقل ويقبل بكل صراحة الحكم الفرنسي الذي نرحب به لأنه يحفظ لنا حرية عقيدتنا ويحترم مؤسساتنا ، فجريدتنا تخاطب الفرنسيين والعرب والجزائر وفرنسا أمتنا الثانية ، ونرجو أن تسمع مطالبنا وتؤخذ بعين الاعتبار من طرف الجمعية الوطنية ومجلس الشيوخ " (51) وأشار الكاتب إلى أن الصحفيين في وسط الأهالي قليلون وأن صحف "المستعمرة" ترفض دائما نشر وجهة نظرهم. فالقليلون من الجزائريين "لا يملكون قلما سيالا" ورغم ذلك فإنهم لا يثرثرون ويعرفون كيف يفكرون ويعالجون كل الأمور "بمنطق ودراية". وبدون استخدام التعابير الفضفاضة فإنهم سوف يتناولون بعمق كل

الأمور ذات مصلحة عامة بأسلوب بسيط ومعتدل. " مفحمين أولئك الذين سيهاجمون العرب في المستقبل على غير وجهة حق ". [52]

في مقال آخر في نفس العدد أكدت الجريدة فكرتها: لن نقول سوى الحقيقة ولا شيء غير الحقيقة لأنها سلاح المتألمين الذي سنحمله دائما" إن مهمتنا نبيلة لأن قضيتنا مشروعة وعملنا يدعمه القانون والعدل وسوف لن نضيع الوقت في جدل عقيم. فإذا كان زملاؤنا (الصحفيون الفرنسيون) يهاجموننا بعنف، وهو عكس ما نتمناه، سوف نعرف كيف نرد عليهم ونحاول ردهم إلى جادة الصواب. ونأمل أن يسود الهدوء والمنطق نقاشنا وسنعمل من أجل ازدهار الجزائر ومن أجل الأخوة بين الفرنسيين والأهالي" [53].

في مقال تحت عنوان: "العدل العدل" جاء فيه "أخيرا قرر العرب العمل من أجل الدفاع عن حقوقهم التي تنتهك كل يوم وإسماع صوتهم الذي لم يعبأ به، لنا من يدافع عنا من بين الفرنسيين ولكنهم قلة وكلمتهم لا تكاد تسمع، أما اليوم فإننا نحن أنفسنا الذين نرفع الصوت الذي ينطلق من صدورنا، وهو وإن كان ضعيفا في البداية ولكنه سوف يتردد صداه شيئا فشيئا في الأوساط الحكومية، لكل شيء نهاية، كثيرا من الأشخاص أثروا على حسابنا ولم يبق لنا شيء تقريبا وإذا لم يحفظ في أقرب الآجال، المتبقي عندئذ فعلى الثراء العربي السلامة. أين قطعاننا التي كانت لا تكاد تحصى؟

وأين أراضينا الواسعة التي كانت ممتدة بلا حدود؟ هي في بطون المرابين وبطون أشخاص آخرين الذين بعد أن امتصوا دماءنا يتهموننا الآن بالعصيان والوحشية. فالذي يؤلمنا أكثر هو أن البعض كانوا في الماضي القريب بؤساء وكانوا يشرفهم أن يمدوا أيديهم لمصافحتنا، أصبحوا الآن أغنياء وهم الآن يهاجموننا بشراسة أكثر من الآخرين. وربما من يتساءل لماذا هذا السلوك من طرف هؤلاء بعد أن سلبوا منك حتى برنوسك يحتقرونك بهذه الخسة، الجواب بسيط، لأنهم يخافون من المتابعة عن أعمال التزوير والربا وخيانة الثقة. فهم يحملون ما هم متهمون به على غيرهم لحماية أنفسهم وإبعاد كل التهم عنهم". (54)

في مقال تحت عنوان "نهجنا" أوضحت الجريدة أنه ربما يكون هناك من يتصور، خطأ، بأنها ستقوم بإعلان حرب على خصومها، فليس هذا هو الأسلوب الذي اختارته لأنها إذا اعتمدته سوف تجبر على السكوت وعدم النطق ولو بكلمة لنتساءل ماذا سنستفيد من هذا النهج إذا اتبعته ذلك لأننا لن نجد أمة تحكمنا أكثر كرما من فرنسا وما جدوى السعي للتخلص من الأغلال التي تكبلنا فهذه لا تثقلنا إلا جزئيا وحتى نجدها ممتعة لو أن العدل يعم الجزائر وعلى كل حال فالعمل من أجل التخلص من هذه الأغلال لن يؤدي إلى أية نتيجة لأن الأسد إذا حطمت أحد مخالبه يصبح فريسة سهلة تحت رحمة الذئاب التي ستنهش جسده بكل سهولة لا ليس

هذه غايتنا وإنما نريد أن نجعل حالتنا أفضل والعمل على التقريب بين شعبين يعيشان جنبا إلى جنب منذ أكثر من ستين سنة ولكن للأسف نرى بعض المجموعات من الفرنسيين تنفر من هذا التقارب وتنظر إليه باشمئزاز" ويضيف المقال إن من أهداف الجريدة أيضا هو إثارة الطريق السوي أمام الأهالي " والدفاع عنهم أمام وضد كل أحد.

وحول مسألة تمثيل الأهالي في البرلمان أوردت الجريدة التعليق الذي خصصته جريدة القرن الصادرة في باريس للمشروع الذي تقدم به النائب عن مقاطعة قوادالوب السيد إسحاق لمجلس الشيوخ منح الحقوق السياسية للأهالي الجزائريين [55] و الذي جاء فيه " إن هناك مبدأ في الدولة الديمقراطية يقضى بأن يكون من لا يتمتع بحق الانتخاب ليس له أي وزن ولا يقرأ له أي حساب. فهناك من جهة ثلاثمائة وعشرة آلاف فرنسي ويهودي متجنس، ينتخبون أعضاء في مجلس الشيوخ، ثم الجمعية الوطنية وفي مجالس العمالات والبلديات، وهناك من جهة أخرى ثلاثة ملايين ونصف من الأهالي المسلمين الذين لهم الحق في انتخاب بعض أعضاء مجالس البلديات والذين حرمتهم حكومة الجمهورية في عام 1884 ، من حق الاشتراك في انتخاب رؤساء البلديات والذي كان الضمان الوحيد في وجه تعسف البلديات الأوروبية [56]. ويلاحظ المقال أن مداخيل عمالة الجزائر، على سبيل

المثال، مصدرها أكثر من النصف من الضرائب العربية ولكن لا يخصص أي مبلغ منها لصالح الأهالي.

وكذلك الحال بالنسبة للميزانية العامة للمستعمرة فالتميز بين الأوروبي والأهلي هو سلوك ثابت في الإدارة الجزائرية وفي جميع القطاعات وحتى في الوظيف العمومي. فقاضي الصلح الأوروبي يبدأ براتب شهري بـ 225 فرنكا ليصل عند نهاية الخدمة إلى 333 فرنكا والقاضي الأهلي يبدأ بـ 83 فرنكا ليصل في النهاية إلى 125 فرنكا. ويختم المقال منبها إلى أنه مخطئا من يعتقد بأن هذا التمييز المجحف يمكن أن يمحي من ذاكرة الأجيال من الجزائريين ما صحب الغزو من مآس وأهوال.

و حول نفس الموضوع، أي التمثيل في البرلمان، علقت الجريدة بمناسبة إجراء الانتخابات للبرلمانية في فرنسا، بمرارة على حرمان الجزائريين من هذا الحق. " في هذا اليوم الأحد، الفرنسيون والأجانب المتجنسون سيضعون في صندوق الاقتراع اسم المرشح الذي اختاروه ... أما بالنسبة للعربي فإنه سيبقى أبكما مع أنه راغب هو الآخر في أن يدلي برأيه" و أنه من حقه أن يكون مثله مثل الفلاحين الفرنسيين وأكثر من المتجنسين الأوروبيين في أن يختار من يمثله للدفاع عن مصالحه في الغرفتين. وبعد أن عبّر المقال عن أمله في نجاح مشروع إسحاق اختتم متفائلا كونه لن يطول اليوم الذي ستدرك فيه فرنسا خطأها "وتمنح لك حقوقا مثلك مثل إخوتك الكولون

الحقيقيون -و ليس كبار الملاك الذين يلتهمونك - أولئك الذين يقاسمونك خيبة الأمل والبؤس ".

ففي مقال تحت عنوان : الإقطاع في الجزائر، لاحظ الكاتب أنه قد يبدو هذا العنوان غريبا ولكنه ينطبق في الواقع على حكام البلديات المختلطة. فهم يضربون يمينا وشمالا ، فلهذا غرامة ولذلك سجن بلا سبب ومن حين لآخر يقومون بتسخير أعداد من الناس وإجبارهم على إنجاز أعمال بدون أجر، في مزارعهم ومزارع أصدقائهم ومقربيهم، فلا يسمعون شكاوي المتضررين إلا حين يحلو لهم ذلك ما يقف الأهالي في صفوف ولساعات طويلة عند أبواب "قصر السيد" ليتم طردهم دون أن يسمع شكاواهم التي جاءوا لعرضها عليه. "فلكي تقترب من السيد يجب أن تتدثر ببرنوس من الحرير وأكثر من ذلك [57] فهذا هو الإقطاع بعينه الذي يذكرنا بكل الأشياء القبيحة المرتبطة بهذا الاسم الذي تتردد أصداؤه في آذاننا ومعه صوت السياط وصراخ المعذبين . [58]

تناولت الجريدة في أحد أعدادها موضوع المسؤولية الجماعية التي يرزح تحت وطأتها جموع الجزائريين مبيّنة مبلغ الضرر الذي لحق بهم من جراء تطبيق هذا القانون التعسفي. لتختتم عرضها بأن هذا القانون لم يكن ليسنّى لو احتفظ الفرنسيون في ذاكرتهم بالكرم والخدمات التي يقدمها لهم العرب كل يوم. " وفوق كل هذا

فـإن اعتمـاد إجـراء مثـل هـذا يـدفع إلى التسـاءل فيمـا إذا كـان المسؤولون الفرنسيون يعتبرون الرجل الأهلي إنسانا ففي هذه الحالة ليس هناك ما يبرر سن مثل هذا القانون أم أن هؤلاء يعتبرونه حيوانا مجردا من كل إحساس ومتوحشا". (59)

أولت الجريدة لمسألة التعليم الأهلي أهمية كبيرة لأنه في رأيها هو الركيزة الأساسية التي يمكن الاستناد عليها للنهوض والتقدم فإذا كانت الإدارة تهتم بمستقبل الشعب العربي كما تزعم، فما عليها إلا أن تعير لهذا الموضوع كل الاهتمام الذي يستحقه. نوهت الجريدة في هذا السياق بالجهود التي يبذلها مفتش أكاديمية الجزائر السيد جون مير في هذا المجال" فالمهمة النبيلة التي يضطلع بها (جون مير) سوف لن تبقى بدون نتيجة مهما اشتدت حملة صحافة المستوطنين من أجل إحباطها".

فهذه الصحافة و من يقف ورائها تحلم باليوم الذي ينقرض فيه الشعب "المهزوم ويباد. إن العربي سوف يسترد التألق الذي كان له في الماضي وسوف ينبعث من رماده" ذلك أن الشعب الذي قدم للعالم حضارة مزدهرة عندما كان التوحش يغطي معظم أجزائه، هو شعب لن يندثر. فهناك مستقبل مزدهر "قد لا نراه، ينتظره فهذه قناعة لا شك فيها ولا تتزعزع". و أن الطريق الذي يقوده إلى هذه الغاية هو التعليم. وفي رد على ما تكتبه صحافة المستوطنين عندما تؤكد أنه ليست هناك أية فائدة ترجى في تعليم الأهالي وأن أي عمل

يتم في هذا السبيل هو ضياع للمال والوقت والجهد. ولن تكون نتيجته سوى إنتاج " منحطين فهذه المقولة تعنى : إما التعليم الفرنسي لا يصلح ولا يفيد سوى الفرنسيين أو أن كل رجل متعلم فهو منحط ". (60)

ينهي الكاتب مقاله بتوجيه نداء للمسؤولين الفرنسيين فيه نبرة استغاثة: " إننا مرضى ونطلب العلاج، عالجونا ، ولماذا ترفضون الاعتقاد في إمكانية نهوضنا عن طريق التعليم ... إننا نقدم هذا الالتماس الذي نطلب من خلاله العدل والتنوير (العلم) لإخواننا البؤساء الذين يقاسون مرارة الموت البطيء تحت نير العبودية ". (61)

إن مسألة التجنس بالجنسية الفرنسية التي تستوجب الارتداد عن الإسلام: هي ظاهرة وإن كانت محدودة جدا في المجتمع الجزائري (62) ومع ذلك فقد أثارت على ما يبدو ضمير هذا الجيل من الجزائريين الذي انزعج منها انزعاجا شديدا. خصصت الجريدة مقالا حول الموضوع في شكل نداء تحت عنوان "إلى المرتدين" (63) متسائلة في بدايته عن: "ما هي فضائل رجل يرتد عن قوميته ودينه؟ إن مثل هذا الرجل هو أهل لماذا ؟

فهل قاتل أخيه يستحق الاهتمام ؟ وهل يمكن الوثوق في وطنية الخائن لوطنه. فالرجل الذي ينفر من حليب أمه هل يمكن أن يستسيغ حليب امرأة أجنبية. نحن نحب فرنسا بدون أن نتنكر

لإخواننا العرب ولسنا في حاجة لمحاربة أبناء علتنا لنكتسب محبة فرنسا، لأننا رعاياها حقيقة. و بالتالي فنحن أبناؤها وعند الضرورة نستطيع أن نبرهن لها عن وطنيتنا ". [64]

عالجت "الحق" مسألة الربا اليهودي كأحد الجروح التي ينزف منها المجتمع الجزائري في عدة أعداد مبرزة الأساليب والحيل التي يستعملها المرابي اليهودي لامتصاص ثروة الجزائري. كالذي حدث لقاضي مدينة سوق أهراس الذي اقترض مالا من أحد اليهود. ففي الوقف رفع هذا الأخير دعوى قضائية ضده أمام المحاكم بعدم التسديد، كأن يطمئنه ويؤكد له بكونه سينتظر إلى أن يتيسر حاله، إلى أن فوجئ بحكم المحكمة الذي سقط عليه كالصاعقة، بوضع أملاكه تحت الرهان. علقت الحق على هذه الحادثة بقولها : " إن عالم اليهودي يعتصر ويفوض أركان عالم المسلم " [65].

لقى ظهور جريدة الحق ترحابا واستبشارا في الوسط الجزائري وحتى في بعض الأوساط الفرنسية المحلية. يؤشر لهذا كون الإعلانات الاشهارية في الأعداد الأولى للجريدة كانت جلها للأوروبيين كما نوهت لظهورها بعض صحفهم مثل جريدة الراديكال الجزائري Le Radical Algérien. [66]

ففي مقال لزيد بن ذياب (اسم مستعار) الذي صيغ في شكل نداء موجه " للشباب العربي " ذكر أن هؤلاء استقبلوا ظهور الجريدة بفرح واستبشار ربما أكثر من الكهول. "ففي كل جهة تصلنا

التهاني و التشجيعات وطلبات الاشتراك بالجملة. ذاك أن الشباب المسلم وهم الأطفال الذين ترددوا على المدرسة الفرنسية، يبدون أشد تعلقا بالتقدم والتمدن ويدركون مثلنا ضرورة القيام بإصلاحات عاجلة لإعادة الحياة لأهل ملتنا كل إخواننا حتى أولئك الذين لا يعرفون القراءة يصرون على الاشتراك في" الحق "من أجل دعم نشرتنا التي شعارها: الحقيقة، التنوير والعدل " ملفتا انتباه الشباب بأنه يجب أن لا ينسوا بأنهم أصحاب حضارة عريقة كانت في الماضي مثالا للشعوب. و من هنا فإنه يتوجب علـ يهم أن لا يبقوا جامدين وموضوعا للاستهزاء والسخرية. " فلنتحرك و لننادِ جميعا بصوت عال من أجل التمدن والتقدم ". حرص كاتب المقال على أن لا يؤول ما كتبه تأويلا يدفع إلى التشكك في حقيقة نوايا الشباب الجزائري نحو فرنسا، مدركا أن صحافة المستوطنين ستحمل هذا النداء، بكل تأكيد هذا المحمل. ومن أجل قطع الطريق عليها، أردف موضحا أن الجيل الجديد من العرب الذي يجري في عروقه دائما الدم الإسلامي الحار " ولكنه دم جديد. وسيحرص لكي يبين لفرنسا أنه أهل لأن تحكمه، وأن التضحيات التي تبذلها من أجله لن تذهب سدًى، ليخلص إلى أنه يجب أن لا يكون هناك فرق بين فرنسي وعربي وأن لا يكون هناك تمييز وإجحاف " لكي لا نجد ما نطالب به ولكي ينادي الأهالي، الذين هم الآن في حالة تقهقر

مستمر، و بصوت جماعي بحياة بلد فرنسا الجميل " [67].

إن المناخ المشجع الذي أحاط بالجريدة في أعدادها الأولى لم يستمر طويلا. لقد بدأت الصعوبات تتراكم أمامها والتي أبرزها على ما يبدو، الضائقة المالية، إلى جانب عوامل أخرى تكون الإدارة من ورائها مثل الامتناع عن الكتابة فيها. في رسالة خليل قايد العيون التي سبقت الإشارة إليها ذكرت الصعوبات التي تواجهها الجريدة في توفير مادتها. لكن يبدو أن العامل الحاسم الذي اضطرها إلى الاحتجاب لفترة تزيد على شهرين [68] هو العامل المالي، فخليل قائد العيون أشار إلى أن تكلفة الجريدة حتى العدد 15 وصل إلى حوالي ألفين وخمسمائة فرنك [69]، " وأن ما وصل إلى الجريدة من إخواننا في الداخل لا يتجاوز الأربعمائة فرنك " وهو ما اضطرها إلى التوقف لتعيد ترتيب شؤونها.

ففي 14 جانفي 1894 يظهر العدد السادس عشر في شكل جديد مدعم بصفحة عربية لتصبح " جريدة فرنسوية عربية سياسية أدبية في شؤون العرب الجزائرية ". مديرها سليمان ينقي ومحررها عمر السّمار و ناظر الجريدة خليل قائد العيون [70] وسعر العدد يصبح عشر سنتيمات بعد أن كان خمس سنتيمات.

عند تصفحنا للأعداد الجريدة بعد إدخال الصفحة العربية لاحظنا أنها مشطورة إلى نصفين مما تعذر تصفح أعدادها كاملة إلى حين اختفائها عند العدد الأربعين. [71]

يلاحظ أن الجريدة مع إدخال الصفحة العربية قد انفتحت نحو أفق أوسع في اتجاه المشرق العربي فنشرت فقرات من مقال صدر عن جريدة أبي الهول (مصر) حول إصدار جريدة المرصاد من طرف الحاج يوسف أفندي " في مدينة باريس الزاهرة. وهي جريدة أسبوعية تصدر باللغتين العربية والتركية ...

أوقفها لخدمة الشرق والشرقيين والدفاع عن حكومة العثمانيين. و قد اختار لها باريس مركزا ليتمكن من القيام بتلك الخدمة بدون عائق ولا مانع ". لم تلبث جريدة الحق أن أقامت اتصالا مباشرا مع جريدة المرصاد وهو ما يؤكده إعلان إشهاري نشر على صفحاتها والذي يعلم القراء أن من يريد الاشتراك فيها " يسأل إدارة جريدة الحق وثمنها سنويا عشرون فرنكا ". كما أبلغت الجريدة قراؤها بأنه صدر في مدينة الإسكندرية جريدة تحمل اسم " المحقق وهي جريدة " علمية صناعية زراعية قانونية ". وكذلك الإعلان عن صدور جريدة " الروضة" وهي جريدة " علمية أدبية تاريخية " تصدر في مدينة بَعبدَا بلبنان. كما تنشر الجريدة في صفحتها العربية مقالات مختارة منقولة عن جرائد مشرقية مثل المقال حول " الحكومة الدستورية " المنقول عن جريدة أبي الهول. وقبل ظهور الصفحة العربية سعت الجريدة إلى إقامة علاقات مع الصحف التونسية. لقد نقلت عن جريدة " المنتظر" مقالا يدعو إلى إنشاء رابطة إسلامية عالمية على

غرار الرابطة اليهودية العالمية. "يكون هدفها نشر المعارف الإسلامية وكذلك نشر معرفة اللغة الفرنسية بين المسلمين ".تكون البداية هي تنظيم حملة لجمع التبرعات لغرض إنشاء مدرسة متعددة التقنيات تقوم بتكوين النخب التي تتولى نشر المعارف الجديدة في الأقطار الإسلامية. (72)

إن هذا النفس الجديد سرعان ما يتم كبته، وقبل ذلك تعرضت خلال الشهور القليلة المتبقية من حياتها إلى عدم الاستقرار واهتزاز في تشكيل هيئتها التحريرية ليختم بصدور قرار الوالي العام جول كاميون بمنعها من الصدور في 17 مارس 1894.

3 - جرائد النصيح، فريضة الحج، و المنتخب في مصالح العرب (73).

لم تتحمل سلطات الاحتلال هذا الصوت الخافت وهذا الاستجداء المتلمس لبعض المطالب المتواضعة: كرفع المظالم واحترام حقوق الناس الأولية وعدم الإجحاف والتمييز في المعاملة بين الأوروبي والجزائري وحق التعليم. وكرد عليها شددت قبضتها أكثر على رقاب الجزائريين بدعوى تفشي حالة انعدام الأمن. وهو ما عبرت عنه الإجراءات القمعية المتشددة التي تضمنتها القائمة الطويلة للمخالفات، الملحقة بقانون الأهالي الذي تم تمديده لسبع سنوات أخرى في سنة 1897. ففي ظل هذا الوضع الخانق حاول قاسلان الاستفادة منه وتثمينه ماديا. فقام هوتم خليفته زميط بإصدار ثلاثة

عناوين صحفية باللغة العربية فيما بين سنتي 1899 -1902.

ظهر العدد الأول من جريدة "النصيح" في 10 أكتوبر 1899 وهي:" ورقة خبرية مستقلة تجارية فلاحية"، تصدر كل يوم جمعة، ثم تحولت لتصدر كل يوم خميس. مديرها وصاحب امتيازها السيد قاسلان Gasselin. في أعلى الصفحة الأولى هلال منعرج مكتوب في وسطه اسم الجريدة تعلوه نجمة داوود، وفي داخل الهلال كتب على الجهة اليمنى كلمة "احترام الدين" وعلى الجهة اليسرى " اتحاد الجنسين" لغتها دارجة سوقية " ليبقى تفهيمها سهلا لكل واحد" وخطها الافتتاحي:" تقف إن شاء الله على حقوق المسلمين بإعانة حكام الدولة الفرنساوية لأن هؤلاء حريصون على مصالح المسلمين ولا يريدون لهم سوى الخير" ومن جهة أخرى فإن الجريدة توصي " المسلمين أحباءنا" أن لا ينشغلوا بأمور لا تخصهم " لعافيتكم" وإذا وقع أي اضطراب أو فساد يجب أن يبتعدوا عنه " اتركوا أصحابها و ابعدوا عنهم حتى لا يقع لكم أي ضرر فهذه نصاحة (كذا) النصيح".

فقيمة هذه الجريدة هي في مغزاها السياسي فهي محاولة قام بها يهودي لأن يكون وسيطا بين الأهالي وإدارة الاحتلال ولصالح هذه الأخيرة. كما أن لها أهدافا تجارية والتي تتمثل في العمل من أجل جلب المستهلك الجزائري إلى المحلات الأوروبية واليهودية في

مقدمتها، كما تشير إلى ذلك الإعلانات الإشهارية المنشورة فيها، إلى جانب السعي للتأثير على المستهلك للاقتناء سلع معينة وعدم استهلاك البعض الآخر، ولكن بطريق غير مباشر، مثل المقال الذي نشرته حول "زيت الحلوف" المستورد من أمريكا [74].

أما من ناحية المحتوى فهي شبه فارغة ومن الناحية السياسية من زاوية ما بهم انشغالات المجتمع الجزائري في هذه الفترة فلا شيء فيها. على أنه يمكن التقاط بعض الأخبار الاجتماعية والثقافية من حين لآخر في أعدادها مثل تلك التي تتعلق بترقيات و تكريمات شخصيات أهلية من طرف الإدارة ونعي بعض الشخصيات الجزائرية في بعض أعدادها. وكذالك نشر بعض الأخبار الثقافية من حين لآخر.

لقد نشرت كتاب عبد السلام بن أحمد سكيرح الذي يحمل عنوان "ذكر فتح الأندلس وأمرائها" مسلسلا في أعدادها. كما نشرت عرضا للكتاب الذي ألفه أبو بكر بن أحمد بن أبي طالب قاضي بمحكمة تبسة الذي يحمل عنوان:" روضة الأخبار ونزهة الأفكار" الذي يمثل محاولة أولية لكتابة تاريخ الجزائر العام حيث خصّص المؤلف الجزء الأكبر منه للإشادة "بإنجازات فرنسا في الجزائر". كما أن الجريدة تنشر من حين لآخر قائمة لأسعار الجارية للمواد الغذائية في مدينة الجزائر.

توقفت النصيح إثر وفاة مديرها وصاحب امتيازها قاسلان في

شهر ديسمبر 1900 ، وظهرت على إثرها مباشرة جريدة "فريضة الحج" التي تمثل استمرار للنصيح. ذلك أن "غرضنا الأكيد تتميم ما ابتدأه صاحب النصيح من جر الخير وجلب المنفعة للمسلمين" اتخذت الجر يدة هذا الاسم لجلب القراء الجزائريين وكذلك تكريما لقسلان حسب ادعائها " للجهد الذي بذله من أجل تيسير الحج حيث أنه رأى أنه من الأركان التي لابد منها في الشريعة الإسلامية. فتكلم في هذا الشأن مع سعادة السيد الوالي العام الأفخم بالجزائر السيد جوتار(75)."

لقد سارت الجريدة على نفس النهج وبنفس المستوى و المحتوى تحت إشراف شارل زميط و إدارة سيكار ودائما يعلو اسمها في الصفحة الأولى نجمة داوود السداسية. وبعد العدد 13 غيرت اسمها لتصبح "المنتخب في مصالح العرب" (1 ماي 1901).كما تشطب النجمة السداسية لتحل محلها نجمة خماسية بنفس الطاقم الإداري. لتحتجب نهائيا عند العدد 68 (23 ماي 1902). باختفائها تتوقف محاولة اليهود للتأثير وتوجيه الرأي العام الجزائري وكذلك من أجل الاستفادة منه تجاريا ، من خلال عناوين صحفية جذابة وخاصة العنوانين الأخيرين. وهي المحاولة التي نددت بها صحيفة معادية لليهود (L'Antijuif) والتي اعتبرتها مناورة لتضليل العرب وخداعهم.

4 -جريدتا المغرب وكوكب إفريقيا

المغرب: جريدة "سياسية اقتصادية علمية أدبية تجارية" تصدر مرتين في الأسبوع: الجمعة والثلاثاء، مديرها هو بيير فونتانا صاحب المطبعة العربية الشهيرة في الجزائر التي تولت طبع عناوين تتصل بالتراث العربي الإسلامي عموما وخاصة ما يتصل منه بالمغرب الإسلامي والأندلس.

إن الدافع لإصدارها هو "رغبة صاحب الجريدة في إصدار جريدة عربية بسد الثغرة لأن الأهالي ليست لهم جريدة غير الجريدة الرسمية وهي مقيدة في أخبارها[76]". يبدو أن الولاية العامة بدأت تشعر بضرورة تغيير موقفها القاضي يسد جميع منافذ التفتح والإطلاع على ما يجري محليا ودوليا في وجه الجزائريين خاصة وأن أحكام غلق الحدود في وجه الصحف التونسية والمشرقية لم يمنعها من أن تصل إلى أيدي الجزائريين الذين يتلقفونها بلهف شديد، كما أن فشل تسويق بضاعة رديئة في هذا المجال كالتي أنتجها قاسلان وخلفاؤه دفع بالإدارة إلى الإيعاز لبيير فونتانا للإصدار صحيفة تسد هذه الثغرة.

لقد اجتمعت لدى صحيفة المغرب كل الظروف الملائمة للظهور والانتظام في الصدور. عدد من النخبة المثقفة في العاصمة أظهرت استعدادها للتعاون والمساهمة فيها [77] فالجانب المالي لا يمكن أن يشكل عائقا لمشروع تشرف عليه الإدارة ولو بطريق غير

مباشر. فيكفي أن توعز للموظفين من الأهالي بالاشتراك فيها، دون أن تلزمهم بذلك، كما هو الشأن بالنسبة لجريدة المبشر لتتجمع لدى الجريدة موارد مالية تفوق بكثير احتياجها.

ركزت الجريدة في أخبارها على النشاط الرسمي للمسؤولين، كما أحاطت زيارة رئيس الجمهورية الفرنسية لوبي (Loubet) للجزائر بدعاية واسعة وكذا " الاستقبال" الذي حظي به من طرف الجزائريين عند زيارته لبعض المدن. كما اهتمت الجريدة بالأحداث الجارية، في المغرب الأقصى خلال هذه السنة (1903)، التي تصادف اشتداد التنافس الفرنسي الإسباني والإنجليزي عليه. كل طرف يريد الظفر بشيء من أشلاء الضحية أو على الأقل بالنسبة لإنجلترا بما يقابله في مكان آخر. فالجريدة أخذت على عاتقها الدفاع عن "مصالح فرنسا المشروعة" في هذه البلاد. كما تعرضت الجريدة للأوضاع في الإمبراطورية العثمانية دائما من وجهة نظرا لمصالح الفرنسية.

خصصت الجريدة حيزا من صفحاتها لموضوعات ثقافية تناولت فيها مسائل أدبية، علمية اجتماعية وأخلاقية، عالجها مجموعة من الكتاب الجزائريين البارزين في هذه الفترة أمثال: عبد الحميد بن سماية، عبد القادر المجاوي، ابن الموهوب وغيرهم.

كل الظروف كانت مواتية لاستمرار الجريدة في الصدرو

وبصفة منتظمة. فإقبال القراء عليها يتزايد. تستهويهم على ما يبدو موضوعاتها الثقافية وفجأة تتوقف الجريدة وتحتجب (عند عدد 32 المؤرخ في 28 جويلية 1903) دون أن تقدم لقرائها أي سبب لذلك، بل اكتفت بإبلاغهم بأنها " عازمة على تبليغ كل منهم اشتراكه على التمام"[78].

إن التوقف المفاجىء للجريدة يثير تساؤلا ملحا: لماذا ظهرت ولماذا احتجبت بدون سبب ظاهر؟ قد يتبادر إلى الذهن أن الجريدة ظهرت عندما تأكدت إدارة الاحتلال من عزم الشيخ محمد عبده لزيارة الجزائر على إثر رسالة تلقتها من الإسكندرية [79] لكي تترك لدى الشيخ انطباعا جيدا عن سياسة فرنسا إزاء مسلمي الجزائر. و هناك بعض الروايات تفيد أن الجريدة عرضت عليه واستحسنها ولكنه علق بأن مصر تتوفر على عدد كبير من الصحف. ويعترض على هذه الرواية بكون الجريدة كانت قد توقفت عن الصدور قبل وصول الشيخ عبده إلى الجزائر بشهر وربما من يرى أن الجريدة كانت قد أنشئت لترويج سياسة فرنسا لدى السكان في المغرب الأقصى. و لو كان الذائع هو هذه الغاية فلماذا توقفت قبل أن يتحقق الاتفاق بين فرنسا وإنجلترا حول المغرب ومصر.[80] على أن هذا الاحتمال لا يجوز استبعاده فظهور الجريدة كان يواكب مرحلة جس النبض بين الدولتين، وعندما توقفت كانت المفاوضات بين البلدين قد دخلت فعلا مرحلة الإنجاز وأن احتمال فشلها أصبح

مستبعدا.

و هناك عامل آخر قد يكون له تأثير على قرار وقف صدور الجريدة، وهو المحتوى الثقافي للمقالات التي كانت تنشر فيها. فمحتواها ينحو نحو الإصلاح ويندد بالجمود والبدع. وهذا اتجاه يسير في خط معاكس لسياسة إدارة الاحتلال في هذا المجال. فهي حليفة الطرقية بل وسندا قويا لها.حتى أنها تحرص دائما عند التعيين في الوظائف الدينية على اختيار أشخاص منخرطين في إحدى الطرق التي تفضلها قبل غيرهم.

يبقى التساؤل قائما حول السبب الحقيقي الذي دفع بالإدارة إلى وقف صدور جريدة المغرب، ما لم تظهر أدلة تؤكد هذا الاحتمال أو ذاك.

صدرت جريدة " كوكب إفريقيا" على خطى جريدة المغرب بعد اختفاء هذه الأخيرة بأربع سنوات. فسياسة فرنسا الاستعمارية هي التي أبرزت الحاجة إلى أداة أدبية تستخدمها في هذا المجال. و بالفعل فوزارة الخارجية بباريس هي التي طلبت من الولاية العامة في الجزائر إصدار جريدة معربة ليتم توزيعها في الأقطار الإسلامية لخدمة سمعة فرنسا في هذه الأقطار. فالأعوان الدبلوماسيون العاملون في هذه المناطق ما انفكوا يطالبون بتوفير هذه الوسيلة كأداة مقيدة لتسهيل مهمتهم [81].

صدر العدد الأول من كوكب إفريقيا في 17 ماي 1907 وهي جريدة أسبوعية سياسية أدبية علمية فلاحية تجارية صناعية" تصدر كل يوم جمعة. وصاحب امتيازها هو بيير فونتانا نفسه كما في جريدة المغرب وهناك وظيفة جديدة استحدثت وهي وظيفة مدير التحرير التي أسندت لمحمد كحول. المحتوى الثقافي تغيير على ما كان عليه في جريدة المغرب فلم يعد التركيز على موضوعات جادة وهادفة نحو الإصلاح. فهاته لا تظهر في أعدادها إلا نادرا رغم طول عمر الجريدة مقارنة بسابقتها حيث لم تتوقف إلا بعد اندلاع الحرب العالمية الأولى في صيف سنة 1914[82]

5 - جريدة الهلال[83]

بمنع جريدة الحق يختفي الصوت الإعلامي الذي يعبر عن بعض مشاغل الشعب الجزائري وهمومه بقدر ما يمكن التفوه به بدون التعرض مواجهة لإجراءات القمع المختلفة التي سبقت الإشارة إليها والتي أضفت عليها الإدارة طابع " الشرعية" عندما صاغتها في شكل قوانين، دون أن يكون الفرد الجزائري بمنآى عن تدابير قمعية أخرى خارج القانون التي كانت ممارسة جارية لم يعد هذا الصوت إلى الظهور وبصوت خافت وطفري إلا في شهر أكتوبر 1906، عندما صدرت جريدة الهلال وقبل ذلك ظهرت عدة عناوين صحفية لم تتخذ من معاناة الفرد الجزائري محور اهتمامها.

ظهر العدد الأول من جريدة الهلال في 22 أكتوبر 1906 وهي "لسان حال الأهالي تصدر أيام1 -11 و22 من كل شهر" صاحب المبادرة هو السيد قاستون فيلبير وهو مستوطن مالك للأرض، على إطلاع تام بألوان القهر والتعسف التي يمارسها الفلاحون الأوروبيون، أقرانه وأعوان الإدارة ضد الأهالي، وهو ما هزّ ضميره في العمق وآثار مشاعره الإنسانية ودفعه إلى إصدار جريدة للتنديد بهذه الممارسات وللدفاع عن الأهالي.ويبدو أن صاحب الهلال أقدم على هذه المبادرة لما لمسه من نوايا لدى الوالي العام جوثار، في ولايته الثانية، للقيام ببعض الإصلاحات لصالح الأهالي.

ففي افتتاحية العدد الأول من الجريدة التي جاءت في شكل التماس موجه للوالي العام ذكر أن من بين أهدافها هي أن تكون أداة وصل بين الجزائريين ومن يحكمهم. و قبل ذاك أشار إلى أن القلق والخوف انتاب موظفي الإدارة بسبب تعسفهم وممارستهم الضارة بالحق والعدل، عند سماعهم بقرب صدور الجريدة فلو أن سيرتهم كانت مستقيمة لما انتابهم هذا القلق وهذا الاضطراب. وبيت الداء لهذا الوضع المشين هي الإدارة التي شبهها بالتنين الأسطوري ذي سبعة رؤوس. وبعد أن أورد عددا من الأمثلة عن التجاوزات التي تقترفها هذه الأخيرة في حق الجزائريين مثل الذي وقع لذلك الشاب الجزائري الذي تجرأ وطلب يد فتاة فرنسية،

كيف أوقفته الشرطة وعذبته بسبب ذلك، أكد على وجوب فضح هذه الممارسات والتنديد بها. "فالهلال الذي يبزغ اليوم سيكون وفيا للنهج الذي اختطه لنفسه وهو: قول الحقيقة. وسيكون الممثل الحقيقي للسكان الذين ليس لهم من يمثلهم، سيندد بالذين يتعمدون نشر الفوضى، كما سيقوم بتهدئة خواطر من تضرروا ويتشوقون للانتقام وإذا شئتم موجها كلامه للوالي العام، فسيكون واسطة بينكم وبين هذا الشعب فوق رأس البيروقراطية[84]".

خصصت الجريدة في عددها الأول من الصفحة الرابعة لمقال باللغة العربية تحت عنوان "طلوع الهلال"لمحمد بريزن[85]. ذكر الكاتب أنه بينما الجرائد المحلية التي يصدرها المستوطنون، ذلك أنه ليس هناك جرائد أخرى تصدر في الجزائر في هذه الفترة غيرها. تندد على الأهالي "جرأتهم وجناياتهم" المتزايدة وتحث الدولة على الغلطة والشدة "إذ منّ الله على أولئك المقهورين برجل رزق الحكمة صبيا انبرى للدفاع عنهم على لسان جريدة سماها الهلال... عندما شاهد الشنائع المتواصلة وأمر مرتكبيها... قوم يتظاهرون بالعدل والإحسان على حين أنهم يجنون ما لا يحوم حوله الحيوان[86]".

تعرضت الجريدة في هذا العدد لمسألة تعليم الأهالي منددة بموقف الفلاحين والمستوطنين الأوروبيين المعارضين لتعليم الجزائريين. وللتدليل يكون تعليم الأهالي سيكون مقيدا أيضا

حتى بالنسبة للمستوطنين، أورد مثلا على ذلك ما وقع أثناء الحوادث التي اشتهرت باسم ثورة مارقوريت عندما قام أحد الأهالي من الذين تخرجوا من مدرسة تكوين المعلمين ببوزريعة (ضاحية مدينة الجزائر) بإخطار الفلاحين الأوروبيين في المنطقة بقرب اندلاع هذه الحوادث قبل وقوعها وهو ما جعلهم يتخذون احتياطياتهم والنجاة بأنفسهم " فبفضل هذا الأهلي المتعلم بقي هؤلاء الفلاحون على قيد الحياة[87]".

في العدد الثالث، تحت عنوان "لا تُجوع الذيب ولا تبكي الراعي" كتب محمد بريزن مقالا يعبر عن شدة تأثره بالوضع الذي عليه مواطنوه. فبعد أن رد على من طلب منه تبسيط لغته ليفهمها الناس قال إنه اتبع في كتابته طريقا وسطا " لا تجوع الذيب ولا تبكي الراعي،" توجه لقرائه مستنفرا: " إخواني يصيح بكم القوم على قتل البعوض ولا من يزجرهم على قتل النفوس بغير حق.هؤلاء يبيحون أرواحكم و يستحيون أجسامكم وأنتم لا تشعرون[88]". يشبه هؤلاء البغاة " بفرعون بني إسرائيل"، بل وأدهى منه. فهم يسقون السموم تحت شعار الإنسانية والتمدن وينشرون سحرتهم: لينوهوا باسمه ويشكرون سعيه". تدارك الكاتب نفسه متبرئا من تهمة السعي لإثارة "الفتن"، ليؤكد أن غايته هي: إيقاظ الضمائر والأحاسيس لدى هذه "الأمة العزيزة على علّتها وبلائها. فلا تهذيب

ولا تربية". ليختم مقاله بنبرة متشائمة يائسة بأن صوته لن يكون له صدى ولن يسمع كمن ينادي من في القبور [89]".

نشرت الجريدة في العدد الموالي (الرابع) مقالا بدون توقيع ولكن من لهجته و محتواه يستشف منه أنه لمحمد بريزن وقد يكون لعمر بن قدور - الذي سيظهر اسمه في الجريدة ابتداء من العدد الخامس - جاء فيه: " قد يعلم كل إنسان له شعور لزيب وعقل كامل، من أول وهلة أنه من الواجب على كل فرد من أفراد الأمة أن يقوم بحقوق وطنه وبلاده ويتفانى في حبهما. ويؤدي الفروض المقدسة المحتم عليه أداؤها. فماله عليها من مناص إلا من ختم الله على سمعه وجعل على بصيرته وعقله غشاوة والعياذ بالله[90]".

تحت عنوان "الحرية عند الأهالي" وبعدما استعرض كاتب المقال مختلف الانتهاكات التي ترتكب في حق الجزائريين، ألمح إلى القصور الذي شاب عمل بعض الهيئات التي أخذت على عاتقها مهمة الدفاع عن أهالي المستعمرات. مثل جمعية حماية أهالي المستعمرات التي تأسست في باريس في بداية عقد الثمانينات من القرن الماضي [91]. لاحظ الكاتب أنه سال كثيرا من الحبر للتنويه بمهمتها وبعدما أعلنت أنه ليس هناك ما يمنع الجزائريين من أن يكون لهم ممثلون في البرلمان الفرنسي مع احتفاظهم بأحوالهم الشخصية كمسلمين، تركوهم يرزحون، وبدون أن يقولوا كلمة

واحدة، تحت وطأة الفرض التعسفي للحراسة على الممتلكات، وتحمل الأضرار المترتبة عن تطبيق قانون المسؤولية الجماعية. و إخضاعهم لقانون الأهالي وتجريدهم من ممتلكاتهم إلى جانب الانتهاكات والتجاوزات التي تقترف دوما تحت عنوان "تكوين الملكية" إلى جانب تحويل عقوبة الحجز الإداري إلى مصدر لليد العاملة مجانا ولمصلحة الفلاحين الأوروبيين. فإلغاء معتقل كالفي بكورسيكا لم يكن لهدف إنساني بل لفائدة هؤلاء حيث استبدل "بالحجز داخل الدوار".

يبدو أن الجريدة بدأت تشعر بالحصار والمضايقة الذي انعكس بقلة مبيعاتها وعدم الإقبال على الاشتراك فيها. وهو ما جعل عمر بن قدور الذي يظهر اسمه على صفحات الجريدة لأول مرة يحرر مقالا في شكل نداء موجه "إلى حضرات الأغنياء و السراة" أعاد فيه التذكير بأهداف الجريدة التي تسعى " لخدمة العدالة، وترسيخ دعائم الإنسانية وتمتين العودة بين العنصرين الفرنسي والعربي[92]".لكن موقف "إخواننا المسلمين" والأغنياء منهم على الخصوص في بلد "يسكنه أربعة ملايين من المحمديين" لم يكن مشجعا. فلم يبذلوا أي جهد لتوسيع توزيع الجريدة ورفع مبيعاتها وهي "الخادمة لخيرهم ومستقبلهم" ليختم المقال بدعوة الجزائري للتنديد بالضرر "الذي أهلكه ويطلب بشعور حي نصيبه

من الحياة الإنسانية." إلى متى يا حضرات الأغنياء تخفون وجوهكم ببرانسكم مهما طلبنا منكم إعانة في سبيل حب الوطن العزيز أعينوا... أعينوا... إخوانكم المساكين (المؤمن للمؤمن كالبنيان المرصوص)[93]".

في العدد السادس تختفي الصفحة العربية لتعود في العدد السابع (1 جانفي 1907). حيث يتغير شكل العنوان ويختفي اسم الهلال بالعربية ليحل محله نجمتان خماسيتان على جانبي كلمة croissant أي الهلال.

في مقال تحت عنوان " ما ننشد إلا حقوق. الحياة الحياة" ركز الكاتب (عمر بن قدور) على وجوب حب الوطن والتضحية في سبيله. فالشعب الذي يطالب بحقوقه ويقارع " قوى الفناء بوسائل الحياة سوف يقال بدون شك حياة دائمة[94]". ففي مقال آخر تناولت الجريدة المسألة الاستعمارية تحت عنوان " "الرق بين الأمس واليوم" ليخلص إلى القول بأنه إذ كانت إنسانية أوروبا شملت الاستعباد في شكله القديم فإن تعسفها اليوم يشبه الاستعباد الذي شمل الحر والعبد وكل الشعوب والأمم".

قامت الهلال بنشر مقتطفات من مقال نشر في جريدة اللواء (لسان حال الحزب الوطني المصري) بقلم لطفي جمعة شبه فيه الأغنياء بخنازير البشر لتعلق بأن رأى الكاتب المصري ينطبق على أكثرية الأغنياء من المسلمين عموما والجزائريين خصوصا إذ ترى

أن أغلبية سراة قطرنا لا يرون للمال سبيلا سوى في الولائم والأفراح ومجالس اللهو، على حين أن الله تعالى خصه للإغاثة الملهوف وإقامة معالم الوطنية من تأليف الجمعيات والشركات ونشر الجرائد، وهي لسان الأمة وبناء المدارس لبث روح التقدم بين الناشئة: اللهم ألهم أغنياءنا شعورا شريفا ووطنية حقة حتى يرتفعوا عن الفرقة التي هي خنازير البشر ويحشروا في زمرة من قامت بهم حياة الشعوب والأمم[95]".

في كلمة موجهة للقراء، و على غير، انتظار أعلن مدير الجريدة أن هذا العدد (12) سيكون العدد الأخير من جريدة الهلال " وأن اهتماماته الأدبية وظروفه الصحية التي تأثرت بسبب قساوة الشتاء أجبرته على إطفاء "شعلة الكفاح التي تتأجج فيه، على الأقل هنا (في الجزائر)" وهو ما يدعو إلى الإفتراض بأن هناك ضغوطا قوية مورست عليه. فبعد أن لاحظ "أن مقاتلا ناقصا أو عنوانا آخر جديدا لن يعرقل سير الحقيقة إلى الأمام ولن يعوق استئناف المعركة التي ابتدأتها". كما يحتمل أن يكون قد اختار التفرغ للعمل في شركة تأمينات أمريكية التي أصبح مديرا للفرع الفرنسي بها. كما لا يستبعد أن يكون العامل المالي هو الذي فرض على الجريدة التوقف، لقد كان توزيعها محدودا[96]، كما أن الإقبال على اشتراك فيها ضئيلا. إن هذا الاحتمال وإن كان

قائما لا يبدو حاسما، لأن صاحب الجريدة السيد فولبلبيير ذكر في كلمته الموجهة للقراء أن هناك جريدة جديدة ستظهر خلال أسبوع أو أسبوعين تحمل عنوان "التحدي Le défi "وأن شخصية أهلية مرموقة ذكرها باسمها المستعار، على محي الدين، سيتولى إدارتها وأن محمد بن علي بريزن يكون وكيلها المسؤول " فليرفع التحدي إذن وليتحقق النصر[97]". لكن هذا الوعد لم يتحقق ولم تظهر أية جريدة تحت هذا العنوان في فترة ما قبل الحرب.

6 -جريدة الفاروق[98]

ظهر العدد الأول من جريدة الفاروق يوم الجمعة 22 ربيع الأول 1331 (28 فبراير 1913) وهي "جريدة إسلامية، علمية، اجتماعية، وأدبية" تصدر مرة كل أسبوع باللغة العربية. و نهجها كما حدده عمر بن قدور الجزائري هو أنها جريدة إسلامية تهتم بشؤون المسلمين وتتناول قضاياهم مع "مراعاة الاعتدال الذي انتقته مشربا لها". وعنوانها يرمي إلى معنيين، أولها: إحياء ذكرى الخليفة عمر بن الخطاب رضي الله عنه، و ثانيهما:" أن تكون بمشربها الاعتدالي فارقة بين الحق والباطل". و نظرا لعدم وجود جريدة إسلامية "بكل معنى الكلمة" في العاصمة وفي القطر كله فإنها سوف تسد فراغا كبيرا في هذا المجال. كما أنها ستعمل على تحقيق هدف آخر "وهو خدمة اللغة العربية خدمة القومية الإسلامية[99].

إن ما يثير الانتباه هو اختفاء كلمة "سياسة" في مفاتيح الموضوعات التي ستتناولها. خاصة وأن عمر بن قدور، عند بداية ظهور اسمه على أعمدة صحيفة الهلال، كان يشير لموضوع الوطنية بأسلوب حماسي يقارب الأسلوب الذي يستخدمه محمد على بريزن وهو ما يدعو إلى التساؤل عن سر هذا التحول وما الذي حدث له.فمادة الصحيفة ابتعدت ابتعادا كليا عن تناول الموضوعات الوطنية وما يعانيه الفرد الجزائري من المظالم في تلك الفترة. حتى أن موضوع الخدمة العسكرية الإجبارية المفروضة على الجزائريين في سنة 1912 والتي هزت عمق ضمير المجتمع من أقصاه إلى أقصاه، قد تناولته الجريدة بحذر و اختشام لقد دعت الأولياء إلى قبول الأمر الواقع مسدية النصح لهم بأن يعملوا على ترسيخ التربية الدينية في قلوب أولادهم ليحموا أنفسهم من ارتكاب المعاصي أثناء وجودهم في الخدمة[100].

اختارت الجريدة أن تنآى بنفسها عن الموضوعات الساخنة التي تشغل بال المجتمع و تجثم بثقلها على كل فرد من أفراده. فعمر بن قدور يتبرأ من الانشغال بالسياسة التي توقع حسب تعبيره في المأزق وتدفع بأصحابها إلى المهالك. وفي التعليق على الدين اتهموه بكونه من " حزب الدين" وأن جريدته التي تدّعى الابتعاد عن السياسة ولكنها سقطت فيها، رَدّ "بأننا متدينون حقيقة ولكننا

مستقلون. شخصنا شخص إصلاح وخطتنا خطة اعتدال. نريد نشر الروح الإسلامية الحقيقية التي بها يفهم المسلمون مركزهم إزاء فرنسا فيعيشون معها بسلام لا تنافر ولا خصام كما تفعلون أنتم معشر الطغام[101]".

إن انشغالات وهموم المجتمع الجزائري التي هي موضوع اهتمامنا لا تجد مكانها على أعمدة الفاروق حتى بالنسبة للموضوعات الاجتماعية التي لها صلة بالإسلام وتتستر به. فالدفع الطرقي كان طاغيا والبدع التي شوهت وجه الإسلام وعكرت صفاءه منتشرة إلى درجة أن " الطقوس" المبتدعة تحت مظلة الإسلام جعلته أقرب من الوثنية منه إلى الدين الإسلامي الحنيف، ومع ذاك فلم تحاول الجريدة مواجهة هذه الحالة والتنديد بها بشكل مباشر، لقد اختارت أسلوب التعميم والتجريد في معالجة الموضوعات الإسلامية التي تناولتها من خلال الافتتاحيات تحت عنوان " معضلات اليوم والغد" أو في إطار الركن الثابت للصحيفة تحت عنوان " منبر الفاروق".

تناول عمر بن قدور عدة موضوعات لها صلة بواقع المسلمين المتردي، محاولا تلمس الأسباب التي أدت إلى ذاك بأسلوب وعظي مشوبا بالتأنيب في بعض الأحيان. "كل شيء ينبهنا بأننا لسنا من المصلحين في الأرض وأننا في كل وقت نجني على قوميتنا وأخلاقنا بالهدم والنقض، أما وربّك إن السقوط لم يهاجمنا بغتة وتلك رحمة

ربك وفي وسعنا وقف الفتن ولكن أنى لنا أن يكثر اعتبارنا ككثرة عبرنا وتفقه قلوبنا المواعيظ كما تفقه اللهو واللعب[102].

ففي إطار الدعوة إلى نبذ الغفلة وعدم الاعتبار من دروس الماضي من أجل التيقظ وتلمس أسباب النهوض يدعو صاحب الجريدة إلى ما سماه بالقومية الإسلامية التي بواسطتها يمكن للمسلمين التخلص من حالة التخلف التي هم عليها في محاولة تعريفه لهذه القومية يرى أن هاته لن تكون إذا ما برزت "كقومية أسلافنا من قبل، ولن تكون قومية حربية أو استعمارية بل هي قومية روحية لأن المسلمين لا يهمهم في هذا العصر إلا إصلاح حالتهم الروحية وتنظيم هيئتهم الأخلاقية[103]"،ويمضي صاحب الجريدة في هذا الاتجاه أي التحليق فوق مشاكل المجتمع الحقيقية بكلمات وألفاظ جوفاء لا محتوى لها أو تكاد ، لأنها ليست مرتبطة بمشروع محدد قابل للإنجاز على المستوى العملي.

مثل تبني الدعوة إلى نشر التعليم وتأسيس المدارس العربية العصرية[104].

في بعض الأحيان كان صاحب الفاروق يبالغ في اتجاهه المسالم للإدارة ففي مقال حول اليهود وحقدهم على المسلمين استخدم الآية الكريمة " لتجدن أشد الناس عداوة للذين آمنوا اليهود والذين أشركوا [105]" ليستخلص بكون الذين يحاربون

المستعمر في بلادنا قد أخطاؤوا مهما كان لهم الحق وذلك لأنهم حاربوا أقرب الناس إلينا بنص القرآن وإن صحت دعوتهم بأن المستعمرين أضروا بنا فليس ثمة من يغريهم بنا إلا ذاك الشعب المستحوذ على مفاتيح الاقتصاد في بلادنا وفي بلاد الغير ألاوهم شعب إسرائيل"[106] فموقفه المناهض لليهود ليس لأنهم يهود وإنما يريد من " إخوانه المسلمين أن يعاملوهم بمثل عملهم، ليكون الجزاء من نفس العمل".

هذا الموقف المسالم للإدارة هو الذي مكن الجريدة من الاستمرار في الصدور مدة سنتين تقريبا وجعل هذه الأخيرة تغض الطرف وعدم إجبارها على أن يكون صاحب امتيازها من جنسية فرنسية. وعندما تندلع الحرب العالمية الأولى تفرض عليها الإدارة وكيلا فرنسيا لبضعة شهور لتقرر في النهاية وقفها نهائيا في 15 جانفي 1915[107].

7 - جريدة ذو الفقار[108]

أصدر عمر راسم جريدة ذو الفقار التي ظهر العدد الأول منها يوم الأحد 4 ذي القعدة 1331 هـ (25 أكتوبر 1913). تعتبر هذه المبادرة واحدة من بين المحاولات الأخرى التي بذلها في هذا المجال والتي نجح في إصدار أربعة أعداد منها فقط [109].

ذو الفقار "جريدة عمومية، اشتراكية، انتقادية" حاول عمر راسم التعبير من خلالها بواسطة القلم والريشة عن الواقع المؤلم الذي يتخبط فيه أبناء

وطنه. كما حرص في نفس الوقت على أن يفتح أمامهم باب الأمل للخروج من هذه الحالة المؤلمة شريطة توفر بعض الصفات الضرورية، لخصها على لسان ذو الفقار بقوله"بعثت لأقتل النفاق والحسد والكبر والشرك من قلوبهم. وأبث فيهم الصدق والتسامح والتواضع والإيمان الخالص وحب الخير لبعضهم البعض والتعاون والاتحاد" الذي سيؤهلهم لنهضة جديدة[110].

كانت الهجمات الإعلامية التي تشن على الإسلام في هذه الفترة على أشدها خاصة لما بدأت بوادر الإصلاح ترتسم في آفاق بعض الأقطار الإسلامية. إلى جانب الحملات التي كانت تشنها صحف الفلاحين والمستوطنين الأوروبيين على "الأهالي" ووصمهم بأبشع الأوصاف وأقبحها. كما أن الحالة الإجتماعية المتردية والوضع النفسي الضاغط من جراء المحيط القمعي السائد، كل هذه العوامل انعكست سلبيا على سلوك شريحة من السكان الجزائريين. لهذه الدوافع "أنشأنا الجريدة لمحاربة أعداء الدين وكشف أسرار المنافقين وإظهار مكانة اليهود والمشركين للناس أجمعين". وحمل ذو الفقار حملة شعواء على الأغنياء المقصرين "الذين يريدون أن يجعلوا مخلوقات الله ونظامات الكون أداة يجلبون بها منافع لهم[111].

فالخط المحوري الذي ستسير عليه الجريدة، دفعا لكل التباس وسوء التأويل، هو خط إصلاحي "عيدوي" الذي جعل من الابتعاد عن السياسة

مبدا له. "لأنها ما دخلت في شيء إلا أفسدته" فلا يجوز أن يتبادر إلى الذهن أن هناك رغبة في معاداة الحكومة بل على العكس، فإن الجريدة ستدعم جهود أعوانها في الإصلاح وتمد لهم يد العون. كما أنها ستسعى إلى "إرشاد إخواننا بأن لا يهتموا بأقاويل ضعفاء العقول الذين يحسبون أنهم يحسنون صنعا بطيشهم وبمروقهم عن الدين واعتراضهم عن نصائحه ((ألا إنهم هم المفسدون ولكن لا يشعرون))[112].

تعتبر الجريدة الأخلاق الحميدة إحدى دعائم النهضة والرقي لدى كل الأمم. ومن هذه الزاوية فإن حالتها في العالم الإسلامي لا تبدو مرضية. فالأخلاق في كل مجتمع إسلامي مرتبطة بالدين والقيام بشعائره. فإذا طرأ خلل في هذا الشأن، فإن سلم القيم كله ينهار. "كيف يكون المسلم مسلما في بلد خلت مساجده ومصلاته من الراكعين والساجدين. كيف يكون المسلم مسلما خلا أهله من المحسنين" فهذا التقاعس في القيام بأمر الدين وعدم مراعاة مبادىء الأخلاق التي يوصي بها، هو الذي جعل الأمة الإسلامية تهوي إلى أسفل درك التأخر " بعد أن كانت في أوج الكمال... الآن وقد استولى الضعف والخمول والجمود على أمتنا المسكينة فلا ترى فيها من يذكر ولا من يعظ ولا من يعمل الصالحات ولا من يقوم بالواجبات ولا من يشفق ولا من يرحم ولا...ولا..."[113].

هناك دعامة أخرى تتكامل وتتآزر مع الأخلاق وهي العمل والجد في الحياة. يجب على الإنسان أن يحرص على إقامة توازن بين مسعاه من أجل الضفر بنعم الآخرة والعمل بجد واجتهاد لتلبية احتاجاته الدنيوية

وتحسين ظروف حياته فيها. ويجب عليه أن يسترشد بالحكمة القائلة "اعمل لدنياك كأنك تعيش أبدا واعمل لآخرتك كأنك تموت غدا". وعلى هذا المبدأ استقرت دعائم المجتمع الإنساني. ومما يؤسف له أنه لا يزال هناك أناس ومن مختلف الشرائح الاجتماعية يعتقدون أن سعادة الإنسان وشقاءه ليسا مرتبطين بالسعي الحثيث والجد في العمل، لأن السعيد يولد سعيدا حتى يموت والشقي يولد شقيا حتى يموت فناموس الحياة يؤكد عكس ذلك. فكثيرا ما يولد الإنسان سعيدا ليختم حياته في شقاء وتعاسة. والعكس صحيح كذلك. ومما يدعو إلى التفاؤل هو أن هذا الاعتقاد الزائف بدأ يتقلص ويتلاشى. "وأن الأذهان الراقية لدى السواد الأعظم من الناس تمج مثل هذه المعتقدات الخرافية[114] التي أنتجها الوهم ونسجها الخيال.

حظيت المسألة الاجتماعية بمكانة بارزة على أعمدة "ذو الفقار" القصيرة الأجل. فمنذ عددها الأول تناولت المسألة من زاويتين. الأولى: الإشادة بكرم بعض الأغنياء في مصر عندما تبرعوا بمبالغ مالية كبيرة من أجل إنشاء هيئات اجتماعية تقدم خدمات مفيدة لأفراد المجتمع. فتحت عنوان "همة المصريين" أوردت الجريدة خبرا مفاده أن الأميرة فاطمة حاتم أفندي، عمة الخديوي عباس أوقفت ثلاثة آلاف وثلاثمائة وستة أفدنة (حوالي 1500 هكتار) على الأعمال الخيرية وخصصت للجامعة المصرية التي أسست حديثا، خمس هذه المساحة والتي أضافت

لها ستة أفدنة لإقامة بناءات الجامعة عليها مع مبلغ ثمانية عشر ألف جنيه مصري[115]، كما تبرع محسن آخر، محمود بك الشيشيني بقطعة أرض قيمتها ألفان وخمسمائة جنيه. علقت ذو الفقار على هذه التبرعات متمنية: "فيا حبذا لو أن أغنياءنا وأثرياءنا الجزائريين تنهض بهم هممهم و يتنافسون في فعل الخير كإخوانهم المصريين والهنود. إنهم أحرى بالقيام بهذا الواجب الذي يحاسبون على تركه، لأن البلاد في حاجة إلى التعليم وفقهم الله وفتح بصائرهم"[116].

الزاوية الثانية وهي التبشير بظهور الاشتراكية وعلو شأنها وانتشار تأثيرها في بعض البلدان الأوروبية. "إن هذه الصحة الاجتماعية التي تهز الآن العالم المتمدن وتقلق بال المجتمع الأوروبي ألا وهي المسألة الاشتراكية التي تهتز منها فرائس ذوي الثروة في أوروبا" إن انتشار هذه الحركة المباركة يزداد يوما بعد يوم، فبعد أن كانت ألمانيا هي "مبعث الاشتراك" انتشرت الآن في سائر الأقطار واقتطفت أثمارها الحلوة الطيبة أكثر الطبقات العاملة. وساد في المدن الصناعية المأهولة بالفعلة الذين اتخذوها مذهبا...هو الآن حليف الفقراء والعمال وعقلاء الأمم، الأحرار الذين يريدون تسوية الأمم والعمل بقول النبي العربي (ص) "لا فرق لعربي على عجمي ولا عجمي على عربي إلا بالتقوى[117]" فالمبادىء الديموقراطية القائمة على الحرية والمساواة والأخوة هي التي هيأت لقيام هذا المذهب ومهدت له الطريق.

تتبع ذو الفقار أخبار الاحتجاجات و الاضرابات التي تقع في بعض الدول

الأوروبية كإيطاليا وروسيا ملاحظا أن الحركة الاشتراكية وإن كانت موجودة في فرنسا لكنها لم تصل إلى درجة من القوة كما في بعض البلدان الأخرى، مع أنها هي التي ابتكرت المبادىء الجمهورية في أوربا الحديثة. و يرى أن سبب هذا التأخر النسبي في نمو المذهب الاشتراكي في فرنسا قد يعود إلى اتساع رقعتها الجغرافية والتوازن النسبي في الثروة بين سكانها مقارنة بما عليه الوضع في البلدان الأخرى. "ولو حكمنا بأن أهل فرنسا هم أيسر حالا من غيرهم فلا يمنع أن ترى في جرائدهم كل يوم خبر العشرات من أهلها قد رأوا الراحة في الانتحار وفضلوا الموت على هذه الحياة". ومع أن نسبة كبيرة من الثروة في فرنسا "مأسورة في يد اليهود ولا تدور إلا حولهم ولا تخرج من أيديهم ولا ينتفع بها لا فرنسي ولا إنسان آخر" إلا لأن للخمر دورها في هذه الظاهرة، فالشعب الفرنسي من أكثر الشعوب تناولا للمسكرات في العالم.

لا ترى ذو الفقار تعارضا بين الاشتراكية والإسلام. ففي مقال يحمل عنوان "التعاون". ذكر فيه بأن الدولة الإسلامية لما كانت قائمة بتنفيذ أحكام الشريعة، كانت تجني المال من الأغنياء وتوزعه على الفقراء. كان شعار المسلمين الأولين الذين التزموا به هو التعاون والتعاضد و التناصر وكأنهم "عائلة واحدة" رغم سعة بلادهم وكثرة عددهم. لكن تهاون الحكومات الإسلامية بأحكام الشريعة "وتحكم العلماء

الجامدين فيها بآرائهم الفاسدة انفرط عقد نظام المسلمين وانصدع عمود ألفتهم فاستغل كل إنسان بنسفه وخلع يده من يد أخيه. ذاك هو الخسران المبين"[118].

اهتمت الجريدة بأحوال العالم الإسلامي وخصصت لهذا الموضوع ركنا ثابتا تحت عنوان "بريد الإسلام" متتبعة ما يجري فيه من أحداث ومباركة لكل مبادرة تتخذ على طريق الإصلاح والنهوض. كما حذرت منذ هذا الوقت المبكر من التحركات المشبوهة للحركة الصهيونية حول فلسطين محذرة ومنبهة للخطر الذي يمثله أي اتفاق يتم بين العرب واليهود حولها "فلا يحق لغير العرب وهم أبناء إبراهيم الأصفياء الأزكياء الموجودين بتلك البقعة المطهرة أن يملك تلك الأرض. و لا غير راية الإسلام أن تخفق عليها ما دام في عروق العرب دم وفي أجسام المسلمين روح[119].

بمناسبة قيام المستوطنين بإحياء ذكرى نزول القوات الفرنسية في شبه جزيرة سيدي فرج يوم 14 جوان 1830. بضجيج وصخب كبير، خصص ذو الفقار تحت عنوان "صفحة من تاريخ الجزائر" صفحة كاملة تناول فيها موضوع العلاقات الفرنسية الجزائرية منذ بدايتها في العصر الحديث، عند منتصف الثلاثينيات من القرن السادس عشر، كما تعرض لمسألة ديون بكري بوشناق التي اعتبرتها الأدبيات التاريخية الفرنسية السبب الرئيسي الذي دفع فرنسا لغزو الجزائر، كما بين أنه منذ عهد نابليون الأول بدأت فكرة غزو الجزائر تختمر في أذهان

الفرنسيين. فالمعلومات التاريخية التي أوردها في هذا المقال أثبتت صحة معظمها الدراسات التاريخية الجادة والتي لم تكن متوفرة في ذاك الوقت. وهو ما يؤكد شدة حاسته النقدية المتزنة وقدرته على فرز الغث من السمين واستقلال شخصيته الفكرية. يؤكد هذا البعد في شخصية هذا الرجل رأيه في الداي حسين باشا عندما وصفه بكونه: "كان عالما نبيها متزنا وأحسن من كثير ممن سبقه على تخت الجزائر. امتاز بعقله ورزانته... فارق الجزائر على غير رضا عنه[119]". و هو رأي يعكس حقيقة هذا الرجل كما كان بالفعل - وليس كما صورته الأدبيات التاريخية الفرنسية - و الذي لم يكن رائجا، بل عكسه هو الذي كان منتشرا و متداولا بين الناس[120].

اختفى ذو الفقار دون أي يحقق ما كان يهدف إليه من "المقاصد" التي حددها لنفسه ولكنه نجح على الأقل في تلمس بعض منها بروح عالية وقناعة راسخة حتى أنه لم يلتمس المعونة المالية والتي هو في أمس الحاجة لها من أولئك الذين "لا يدركون شيئا ولا يراعون وجدانهم بحق ولا ذمة أن يشتركوا في جريدتنا الطاهرة التي لا نريد أن يمسها إلاّ المطهرون". لقد أجبرته ظروفه المادية وعوائق أخرى محتملة إلى الاحتجاب لمدة ثمانية أشهر بعد صدور عددين فقط ليعود إلى الظهور مرة أخرى عند منتصف شهر جوان (1814) وليختفي نهائيا بعد صدور عددين اثنين في المنتصف الثاني من نفس الشهر.

لم يكن متوقعا أن يتوقف ذو الفقار عن الصدور بهذه السرعة، عمر راسم وعد قراءه بأنه سوف يصدر الجريدة مرتين في الشهر بدل كل أسبوع وخفض بسبب هذا التغيير قيمة الاشتراك السنوي في الجريدة من ثمانية إلى خمس فرنكات، خاصة وأن دائرة قرائه بدأت تتسع لقد سحب من العدد الثالث والرابع كذلك ثمانمائة نسخة. فالعامل المادي ليس هو السبب في احتجابه على ما يبدو، بالنظر لعدد من المؤشرات المشجعة وإنما لتدخل عامل خارج عن إرادته. فالمصير الذي ينتظره بعد اندلاع الحرب (1914) مباشرة يؤكد هذا الاحتمال.

من خلال تتبعنا لما تناولته الصحف عن مشاغل المجتمع الجزائري في الفترة المحددة (1882-1914)، يتبين أن الصحف التي ظهرت في هذه الفترة من غير صحافة المستوطنين يمكن أن تقسم إلى أربعة أقسام:

الأول: وهي الصحف التي تناولت مختلف الإجراءات القمعية الاستثنائية منها على الخصوص مطالبة الحد من أضرارها وحتى إلغائها. وعناوين هذا القسم قليلة العدد وهي صحيفة المنتخب، الحق وإلى حد ما صحيفة الهلال. و يمكن اعتبار هذه العناوين تنطلق من رؤية وطنية لم تعبر عنها صراحة لأسباب عملية فالتصريح بكلمة الوطنية تعني إعطاء الفرصة للإدارة لكتم أنفاسها وتعرض القائمين عليها لعقوبات ردعية و"مشروعة" بواسطة القانون.

القسم الثاني وهي التي غضت الطرف عن هذه الموضوعات ونقلت التوجه مباشرة إلى المجتمع لحثه على النهوض و الارتقاء معتمدا على إرثه الحضاري الضخم وعلى مقوماته المعنوية المتمثلة في الدين الإسلامي. هناك عنوانان صدرا يحملان هذا التوجه وهما صحيفتا الفاروق وذو الفقار والقسم الثالث وهي العناوين التي تجنبت اتخاذ المظالم التي يعاني منها الجزائريون والقوانين الاستثنائية التي يرزحون تحتها مادتها الصحفية وفضلت الالتفاف عليها عن طريق المطالبة بالمساواة "في الحقوق والواجبات" مع الفرنسيين. وهي الصحف التي تعبر عن التوجه الجديد لفئة من الشباب الجزائري المتعلم الذي تبلور في شكل حركة سياسية نهضوية متعددة المشارب تسمى "الشباب الجزائري" قبيل الحرب، مثل جريدة المصباح الأولى (1904) والثانية (1911) وجريدة الإسلام وعناوين أخرى في نفس الاتجاه وكذاك الصفحة العربية من صحيفة الأخبار ابتداء من سنة 1903.

القسم الرابع وهي العناوين التي ظهرت إما بإيعاز من إدارة الاحتلال كالعناوين التي أصدرها السيد قاسلان وحلفاؤه، النصح وتابعتها أو تحت إشرافها بشكل غير مباشر كجريدتي المغرب وكوكب إفريقيا.

لقد بينا كيف تعاملت الإدارة مع مختلف العناوين لعرقلتها

وخنق صوتها دون أن تضطر إلى تعديل قانون الصحافة الجاري به العمل. لقد وجدت في إحدى مواد هذا القانون التي تشترط على كل من يريد إصدار صحيفة أن يكون مواطنا فرنسيا. وهو ما اضطر الجزائري إلى البحث عن الفرنسيين الذين يقبلون منح التغطية القانونية للنشرة التي يصدرونها. لقد كان بين يدي الإدارة وسائل ضغط كثيرة استخدمتها ضد مواطنيها لإجبارهم على التحلل من التزامهم إزاء أصدقائهم الجزائريين لسحب امتيازهم عن نشرتهم. وهو ما يفسر عدم استمرار هذه الصحف وقصر عمرها. يضاف إليها وسائل القمع الأخرى فوق القانونية التي تستخدمها كسيف مسلط على رقاب الجزائريين. ورغم ذاك، فإن ضمير المجتمع، بواسطة شرائح من أبنائه قد غير من خلال هذه العناوين الصحفية لكونه لم يستسلم بل لا يزال في الميدان واقفا مستبسلا يكابد المشاق ويبذل التضحيات ليؤكد على أنه ليس حيا فقط ولكنه يطمح أيضا إلى مستقبل أفضل.

الهوامش

1 - بلغ عدد المستوطنين الفرنسيين والأوروبيين الآخرين عند نهاية عقد السبعينيات من القرن التاسع عشر حوالي ثلاثمائة ألف مستوطن. حول السكان الأوروبيين في الجزائر خلال هذا القرن أي منذ سنة 1830 راجع:

Demontés Victor: le peuple algérien, Essais de démographie algérienne, Alger 1906 – passim

2 -حول الصحف التي صدرت في الجزائر بين سنتي 1830 - 1870 راجع الزبير

سيف الإسلام، تاريخ الصحافة في الجزائر: الجزائر 1971

3 - المادة 69

4 - .. يمكن قبوله للخدمة في الجيوش في البر أو البحر كما يمكن إلحاقه بوظائف الجزائر ويمكنه بناء على طلبه قبوله التمتع بحقوق المواطن الفرنسي وفي هذه الحالة سوف يكون مسيرا بمقتضى القوانين المدنية والسياسية الفرنسية"(المادة 1) سويت وضعية اليهود بوضعية الجزائريين بمقتضى هذا القانون إلاّ في حاله طلب المتجنس فإنه لا يشترط على اليهود التخلي عن دينهم بل اكتفى بالإشارة إلى أن اليهودي المتجنس يصبح خاضعا للقانون الفرنسي بدون تحديد كما هو الشأن بالنسبة للجزائري.

5 - تعليمات الأمير جيردم نابليون بتاريخ 21 سبتمبر 1858 حول تطبيق القرار الخاص بإنشاء لجان التأديب في: Bulletin officiel de l'Algérie et des colonies 1858 p113

6 - قسمت الإدارة العسكرية الإقليم الوطني إلى ثلاث فرق التي مقرها مدن الجزائر، وهران و قسنطينة وكل فرقة تضم عددا من الفرق الفرعية وكل فرقة فرعية تضم عددا من الدوائر وكل دائرة تشتمل على عدد من الملاحق وكل ملحقة تضم عددا من المراكز.

7 - لتصور فداحة هذا المغرم وثقل عبئه في ذاك الحين نكتفي بالإشارة إلى أن الهكتار من أجود الأراضي كان لا يتجاوز سعره خمسة وسبعين فرنكا في ذلك الوقت.

8 - انظر على الخصوص القرارين الصادرين في 5 أفريل 1860 و 4 نوفمبر 1874: Bulletin officiel …année 1860 et 1874

9 - رسالة وزير الداخلية إلى الوالي العام المؤرخة في 27 ديسمبر 1897 في G.GA recueil des textes relatif à l'internement des indigènes, Alger,1916.p43

- إن القرار الوزاري المؤرخ في 30 أفريل 1840 يدرج هذين الصنفين ضمن أسرى الحرب الذين سيتوجب احتجازهم في إحدى قلاع جزيرة سانت مرقوريت انظر 1840 10-année ,B.O.A.C

11- Ageron, Ch R –Les Algériens musulmans et la France, T II Paris ,1968, pp656 -657

12 - عن Ageron.Ch .R ن.م ص 652

13 – هذا المبلغ شبه خيالي بالنظر لمداخيل الأغلبية الساحقة من الجزائريين.

14- Ageron op. Cit p 682 note n°4.

15 - المادة السادسة.

16 - إن عدد الجزائريين الذين حصلوا على الجنسية الفرنسية منذ صدور القانون الإمبراطوري حول مسألة التجنس (15 جويلية 1865) حتى نهاية الحرب العالمية الأولى لم يتعد الألف شخص.

17 - المادة 23 من القانون.

18 - تحتفظ المكتبة الوطنية الفرنسية، ملحقة فرساي، بمجموعة أعداد هذه الجريدة .

19 -حول مواصفات الجريدة ومستواها التحريري والاخراجي انظر:

Ihaddaden zohir, Histoire de la presse indigène en Algérie, des origines jusqu' à 1930, Alger, 1983,.PP 142-147

وكذلك محمد ناصر: الصحف العربية الجزائرية من 1847 إلى 1939 الجزائر 1980 ص 21

20 - المنتخب العدد الأول 23 أفريل 1882

21 - المتخب نفس العدد

22 -حول هذا القانون وأهدافه راجع Ageron ن.م. ج1 ص 74 وبعدها

23 - المنتخب عدد 23/1 أفريل 1882

24 -ن.م.

25 - نشرت قرارات فرض الحراسة هذه في جريدة المبشر بتاريخ 29 جويلية 1882.

26 - راجع:

Ali Ben Belkacem El Maäoui, la vérité sur les incendies de 1881, Constantine 1882, p.6-10

27-Ibid p7, voir également Agéron, opc .P.118

28-Ali Ben Belkacem El Maaoui opc .p13

29- المنتخب افتتاحية العدد 2 ،30 أفريل 1882.

30 -نفسه

31 -المنتخب العددين 2 و ،3 30 افريل و 7 ماي 1882

32 - صدرت هذه الكراسة بقسنطينة في شهر ماي 1882 بتوقيع كل من السادة أحمد بن سليمان قايد سابق وعضو المجلس العام للعمالة، وحميدة بن باديس ملاك عضو المجلس العام للعمالة، والأخضر بن مراء قائد سابق وعضو المجلس العام للعمالة، وعمار بن نعيمي ملاك وعضو المجلس العام للعمالة. و ترجمت إلى اللغة الفرنسية من طرف السيد إرنست مرسبي.

33 -للمزيد من التفاصيل حول هذه الجمعية انظر Ageron ن م.ج1ص 423 -424

34 - قام أحمد بريهمات بالتعاون مع عدد من أصدقائه بمساعي من أجل إنشاء جمعية هدفها العمل على نشر التعليم بين الجزائريين والتي يبدو أنها لم تثمر بسبب موقف إدارة الإحتلال المعادي لفكرة نشر التعليم بين الجزائريين، وبمساعدة أصدقائه هؤلاء نشروا مقاله حول التعليم في شكل كراسة (أنظر مقتبسات منه في جمال قنان، نصوص سياسية جزائرية في القرن التاسع عشر، الجزائر 1993 ص.190 كما ساهم في تحرير الصفحة العربية من جريدة الأخبار على عهد مديرها الجديد والتي وضعتها سلطات الاحتلال، تحت المراقبة اليقظة، لكل ما ينشر فيها خاصة منذ سنة 1902

35 -المنتخب العدد 4 ، 14 ماي 1882

36 -نفسه، العدد 38، 7جانفي 1883

37 -عن ج . قنان : نفس المصدر ص ص174 -175

38 - المنتخب عدد 9 . 18 جوان 1882

39 - المعلومات أولية عن هاتين الجريدتين راجع ز. سيف الإسلام ن.م

40 - المنتخب العدد 7 4جوان 1882.

41-Ageron opc. Pp425-426

42 - المنتخب عدد 8 11 جوان 1882

43 - نفسه عدد 7 4 جوان 1882

44 - حول النظام القضائي للصحافة في الجزائر أنظر.

Claude collot,le régime juridique de la presse musulmane algérienne (1881-1962)in revue algérienne des sciences juridiques,économiques et politiques T 8 juin 1969

45 - المنتخب العدد 3 - 7، ماي 1882.

46 - أتبت أرشيف الولاية العامة (الجزائر) المحفوظ في ايكس أن بروفانس مجموعة فرعية تخص الصحافة في الفترة الواقعة بين سنتي 1880 - 1914 لقد تصفحنا هذه المجموعة الفرعية فلم نعثر على أية معلومات ومن أي نوع لا عن المنتخب ولا عن أية جريدة أخرى صدرت خلال هذه الفترة فهي مجموعة جوفاء ليس فيها أي شيء سوى عنوانها.

47 - صدر العدد الأربعون والأخير من الجريدة في 21 جانفي 1883.

48 - حول هذه الجريدة راجع Ihaddadenن.م ص ص 147 -148.

49 - تقديرات الإدارة لعدد السكان الجزائريين عند بداية الثمانينات من القرن 19 تزيد قليلا عن ثلاثة ملايين نسمة، فالأغلبية الساحقة تعيش على الزراعة. فالمصادرات

وفرض الحراسة على الممتلكات إلى جانب ثقل عبء الضرائب المفروضة وطرق جبايتها، هي الآلية التي استخدمت للنزول بالمجمع الجزائري إلى الدرك الأسفل من شروط حياة الإنسان.

50 - رسالة خليل قايد العيون إلى أحد مراسليه عن:

Agéron C.H.R, Regard sur la presse politique musulmane dans l'Algérie française in,. Cahiers de l'Institut d'histoire de la presse et de l'opinion . N° 5.

51 - الحق العدد الثاني 6 أغسطس 1893

52 - افتتاحية العدد الأول "

53 - ن.م.

54 - ن.م.

55 - ن.م.

56 - طالب النائب إسحاق في مشروعه منح الجزائريين الحقوق السياسية الكاملة وحق التمثيل في كل المؤسسات المحلية وعلى مستوى البرلمان. وكذلك منح أعضاء المجالس البلدية من الأهالي حق المشاركة في اختيار شيوخ البلدية ونوابهم وكذلك المشاركة في الهيئة الناخبة لعضوية مجلس الشيوخ وأن تكون نسبة تمثيل الأهالي في المجالس البلدية بالربع وفي المجالس العامة للعمالات الثلاث بالثلث وأن يكون التمثيل على مستوى المجلس الأعلى للحكومة بعضوين من الأهالي عن كل عمالة. كما اقترح أن يشارك سكان البلديات الكاملة الصلاحية من الأهالي في انتخاب النواب للبرلمان.

57 - الحق العدد 4/20 أغسطس 1893

58 - يقصد أن الاقتراب من الحاكم لا يتسنى إلا لأولئك الأعوان من الأهالي الذين يرتدون البرانيس من قماش بلون معين حسب رتبهم.

59 - الحق، العدد 2/ 6 أوغسطس 1893.

60 - الحق العدد 6 / 3 سبتمبر 1893.

61 - الحق العدد 6 /3 سبتمبر 1893

62 - نفسه

63 - قمنا بسبر إحدى السنوات (1881) حول هذه المسألة فوجدنا أن الجزائريين الذين تجنسوا كانوا أقل من عشرة أشخاص وهو ما يدعم التقدير حول عدد المتجنسين فيما بين سنوات 1871 و1919 لكونه لا يتجاوز الثلاثمائة وبضع عشرات من الأشخاص والتقدير المحتمل لحوالي ألف شخص ليسوا كلهم من مسلمي سكان الجزائر.

64 - الحق، العدد 8 /17 سبتمبر 1893.

65 - نفس العدد.

66 - الحق عدد 5 /27 أغسطس 1893

67 - الحق عدد 2 /6 أغسطس 1893.

68 - نفس العدد

69 - من 8 نوفمبر 1893 إلى منتصف جانفي 1894

70 - وهو ما يجعل تكلفة العدد تصل إلى حوالي 167 فرنكا.

71 - يلاحظ اختفاء أسماء بعض المؤسسين الأوائل للجريدة والذين تولوا رئاسة تحريرها مثل زياد بن ذياب والشيخ بودربالة الذي خلفه في رئاسة التحرير منذ العدد العاشر (10 أكتوبر 1893).

72 - أبلغتنا محافظة المكتبة الوطنية بباريس، ملحقة فرساي، أن الجريدة سوف تحجب عن الإطلاع إلى أن يتم إعادة ترتيبها وإصلاحها (جانفي 1983) ولم تتح لنا الفرصة بعد هذا التاريخ لمعرفة ما إذا كانت هذه العملية قد تم إنجازها.

73 - الحق، العدد 5 /27، أغسطس 1893، أحد الفرنسيين ويدعى السيد دانقوفيل Dingouville هو الذي وقع هذا المقال الذي نشرته جريدة المنتظر التونسية والذي دعا فيه إلى إقامة رابطة إسلامية عالمية متضامنة مع فرنسا، أوقفت السلطات الفرنسية جريدة المنتظر بدعوى أنها جريدة استفزازية معادية لليهود، وهو ما دفع جريدة الراديكال الجزائري إلى التنديد بهذا الإجراء. الحق 10 / 1 أكتوبر 1893.

74 - تحتفظ المكتبة الوطنية بباريس، ملحقة فرساي، بمجموعة أعداد العناوين الثلاثة.

75 -العدد 6، 9 ديسمبر 1899.

76 - االجريدة، فريضة الحج،العدد1، 31 جانفي1901.

77 - المغرب، العدد 10/1 أفريل 1903.

78 - من ثماني عشرة شخصية التي عبرت عن هذا الاستعداد ستة عشر منهم يشغلون وظائف رسمية كمدرسين في المدرسة الثعالبية أو في المساجد أو أعوان في مختلف الإدارات الحكومية. اثنان منهم فقط يشغلون وظائف حرة. طبيب وتاجر.

79 - المغرب، عدد 32، 28 جويلية 1903، ولسنا ندري ما إذا أنجزت الجريدة وعدها برد مبالغ لاشتراكات لأصحابها.

80- A.G/G/A 9H4 Le Caire,Paris, 16 Juin 1903

81 - لمزيد من التفاصيل حول المفاوضات التي أسفرت عن توقيع الوفاق الودي بين فرنسا وإنجلترا في 8 أفريل 1904 راجع:

GUENANE, DJ les relations franco-allemandes et les affaires marocaines 1901-1911, Alger, 1975 p.65 et suiv

82-A.N.P. S.O.M Aff.Pol. C. 923 bis

83 - تنشر الجريدة سنويا قائمة الخريجين من المدارس الإسلامية الثلاث وكذلك عدد التلاميذ الذين تستقبلهم هذه المدارس كل سنة. كما نشرت رحلة الدرعي مسلسلة في سنتها الأولى.

84 - محفوظة في المكتبة الوطنية، باريس. ملحقة فرسا

85 - الهلال، العدد الأول، 22 أكتوبر 1906.

86 - لم نعثر على أية معلومات عن هذه الشخصية ولا ندري فيما إذا كان اسما حقيقيا أم مستعارا.

87 - الهلال، العدد الأول، 22 أكتوبر 1906.

88 - نفس العدد.

89 - الهلال، العدد الثالث، 11 نوفمبر 1906.

90 - اختفى اسم محمد ابن بريزن من على صفحات الهلال بعد هذا المقال لكن لهجة بعض المقالات وأسلوبها توحي بكونه استمر في الكتابة فيها ولكن بدون توقيع على ما يبدو.

91 - الهلال، العدد الرابع، 22 نوفمبر 1906.

92 - أنظر أعلاه.

93 - الهلال، العدد 5، 1 ديسمبر 1906.

94 - نفس العدد. يذكر الكاتب في سياق مقاله أن " فرنسا الحقيقية أوحت لجريدة لوطان الصادرة في باريس بكتابة مقال نشرته كل الجرائد المصرية "التي تحارب عن مسلمي الجزائر وتونس" والذي محتواه أن فرنسا وعدت مصطفى كامل رئيس الحزب

الوطني المصري بإعانته على تحقيق مشروعه الهادف إلى إقامة جامعة إسلامية والعمل على ترقية مسلمي الجزائر وتونس والسودان ورفع المظالم عنهم. و لكنهما لن تستطيع مساعدته لإجبار الإنجليز على الجلاء عن مصر لأنها لا تريد معاداة هذه الدولة.

95 - الهلال، العدد السابع، 1 جانفي 1907.

96 - الهلال، العدد11، 22 فبراير 1907.يسحب من الجريدة 300 نسخة حسب الرقم المثبت على الجريدة من طرف مصلحة الإيداع لعمالة الجزائر.

97 - الهلال، العدد12، 11 مارس 1907.

98 - تحتفظ المكتبة الوطنية (باريس) ملحقة فرساي بمجموع أعداد الجريدة تحت رقم Jo92377.

99 - الفاروق، العدد الأول، 28 فبراير 1913.

100 - الفاروق، العدد الثالث، 14 مارس 1913.

101 - كان الصادق دندن قد شن حملة على أعمدة صحيفة "الإسلام" على جريدة الفاروق وعلى صاحبها. فرد عليه هذا الأخير بمقال طويل شديد اللهجة إلى درجة الشتم الشخصي لخصمه. أنظر الفاروق العدد 4، 21 مارس 1913.

102 - الفاروق، العدد 2، 7 مارس 1913

103 - الفاروق، العدد 3، 14 مارس 1913.

104 -نشرت الفاروق مرة خبرا يتعلق بهذا الموضوع مفاده أن جماعة من أعيان مدينة تبسة هم في طريق تكوين جمعية أطلقوا عليها اسم الصادقية. غايتها العمل على نشر التعليم وإحياء اللغة العربية. الفاروق العدد4، 21 مارس 1913. حول هذه الجمعية راجع محمد على دبوره، نهضة الجزائر الحديثة.

105 - سورة المائدة، الآية 84.

106 - منعت الجريدة من الصدور بقرار من السلطة العسكرية الذي كان مفاجئا ذاك أن عمر بن قدور وعد قراء الجريدة في نفس هذا العدد الأخير (93) بأنها ستعود إلى الصدور بانتظام مرة في الأسبوع.

107 - الأربعة أعداد التي صدرت من الجريدة محفوظة في المكتبة الوطنية (باريس) ملحقة فرساي تحت رقم jo92106.

108 -سبق لعمر راسم أن أصدر في عام 1908 جريدة " الجزائر" ظهر منها عددان فقط.

109 - ذو الفقار، العدد الأول، 15 أكتوبر 1913.

110 - نفس العدد.

111 - ذو الفقار، العدد2، 26 أكتوبر1913.

112 - نفسه، العدد 3، 14 جوان 1914.

113 -نفس العدد.

114 -الجنيه المصري في هذه الفترة يساوي25 فرنكا فرنسيا.

115 -ذو الفقار العدد 1، 15 أكتوبر 1913.

116 - نفسه، العدد 3، 14 جوان 1914.

117 -نفس العدد.

118 -ذو الفقار، العدد4، 28 جوان 1914.

119 -نفس العدد.

120 - صدرت جريدة الفاروق في عددها التاسع (25 أفريل 1913) صفحتها الأولى

بصورة الداي حسين وعلقت عليها بما يلي: "نظرة في الدور الغابر من تاريخ مدينة الجزائر: حسين باشا الوالي الأخير من ولاة الأتراك بالأيالة الجزائرية ولى بعد وفاة علي خوجة سنة 1233هـ. وكان غشوما يميل إلى الفخفخة والجبروت. كان وبال ذاك عظيما عليه وعلى حكومته فخلع على يد المارشال يورمون قائد الحملة الفرنسية على الجزائر في 13 محرم 1246ه وأجلي إلى مصر فمات بها سنة 1254هـ". تاريخ وفاة الداي حسين بالإسكندرية سنة 1836 الذي يقابل سنة 1252هـ. من التاريخ الهجري وليس كما ذكره صاحب الفاروق.